المجلد 30، العدد 60، صفر 1448هـ / يوليو 2026م

التجديد

مجلة فكرية نصف سنوية محكمة

بحوث ودراسات

- توظيف برنامج قائم على تحليل الأخطاء في تصحيح الأخطاء الشفوية والكتابية لدى المتعلمين الماليزيين للعربية لغةً ثانية — محمد خليل محمد الرماضين، محمد عبد الرحمن إبراهيم يوسف
- مفهوم الاستخلاف في الإسلام وأثره في علاج مشكلة التغير المناخي: دراسة تأصيلية تحليلية — بلال بركات سلهب، محمد رفيق الشوبكي، بشار بكور
- التعارض في مقاصد الشريعة وتطبيقاتها في المسائل الطبية المعاصرة — ياسمين محمد خالد منصور
- الأخلاق والاستخلاف في الإسلام: دراسة وجودية معيارية — سيف بن سالم بن سيف الهادي
- تعقبات سماحة الشيخ الخليلي على المفسرين في تفسيره جواهر التفسير في مسائل القراءات: جمعًا ودراسة — إدريس بن سيف الصبحي، علي محمد أسعد، إيمان بنت محمد الرجيبية
- المشاركة المتناقصة في المصارف الإسلامية: ضوابطها ومقاصدها وتطبيقاتها في التمويل العقاري بمملكة البحرين — وليد عبد السلام محمد أبوحمراء، حبيب الله زكريا، عبد المجيد بن عبيد بن صالح
- نفقة الأب على الولد في التعليم النظامي ونفقاته: دراسة فقهية مقارنة بقانون الأسرة القطري — زيد عاشور
- نشأة العلاقات الدولية وأسسها في الإسلام — أيمن عبد الحميد عبد المجيد البدارين، منذر موسى حسين أبو عودة
- Assessing UAE Governance Through a Tawḥīdic Covenantal Lens — Ziad Kamal Hammad, Rizal Mustansyir

ISSN 1823-1926

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

مجلة فكرية نصف سنوية محكمة تصدرها الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

المجلد الثلاثون	صفر 1448هـ / يوليو 2026م	العدد الستون

رئيسة التَّحرير

أ. د. رحمة أحمد الحاج عثمان

مدير التَّحرير

د. منتهى أرتاليم زعيم

المحرر المشارك

د. نور سفيرة بنت أحمد سفيان

د. محمد أنور بن أحمد

المحرر اللغوي

د. عبد الرَّحمن بن عبد الكريم العثمان

هيئة التَّحرير

أ. د. أحمد إبراهيم أبو شوك

أ. داتين د. روسني حسن

أ. د. محمد أكرم لال دين

أ. د. يمنى طريف خولي

أ. د. عاصم شحادة علي

أ. د. فؤاد عبد المطلب

أ. د. محمد أوزشنل

أ. د. علي صالح الشايع

أ. د. أكمل خضيري عبد الرحمن

أ. د. أحمد راغب أحمد محمود

أ. م. د. عبد الرحمن حللي

د. عبد الرحمن الحاج

د. مروة فكري

د. همام الطباع

الهيئة الاستشارية

محمد داود بكر ـــــ ماليزيا — عبد الرحمن بودرع ـــــ المغرب

فتحي ملكاوي ـــــ الأردن — عبد المجيد النجار ـــــ تونس

محمد بن نصر ـــــ فرنسا — علي القرة داغي ـــــ العراق

محمود السيد ـــــ سوريا — عبد الخالق قاضي ـــــ أستراليا

محمد الطاهر الميساوي ـــ تونس — داود الحدابي ـــــ اليمن

مجدي حاج إبراهيم – ماليزيا — نصر محمد عارف ـــــ مصر

وليد فكري فارس – مصر

Advisory Board

Mohd Daud Bakar, Malaysia — Abderrahmane Boudra, Morocco

Fathi Malkawi, Jordan — Abdelmajid Najjar, Tunisia

Mohamed Ben Nasr, France — Ali al-Qaradaghi, Iraq

Mahmoud al-Sayyed, Syria — Abdul-Khaliq Kazi, Australia

Mohamed El-Tahir El-Mesawi, Tunis — Dawood al-Hidabi, Yemen

Majdi Haji Ibrahim, Malaysia — Nasr Mohammad Arif, Egypt

Waleed Fekry Faris, Egypt

© 2026 IIUM Press, International Islamic University Malaysia. All rights reserved.

ISSN 1823-1922 & eISSN: 2600-9609 الترقيم الدولي

Correspondence مراسلات المجلة

Managing Editor, *At-Tajdid*
Research Management Centre, RMC
International Islamic University Malaysia
P.O Box 10, 50728 Kuala Lumpur, Malaysia
Tel: (603) 6421-5074/5541
E-mail: tajdidiium@iium.edu.my
Website: https://journals.iium.edu.my/at-tajdid/index.php/Tajdid

Published by:
IIUM Press, International Islamic University Malaysia
P.O. Box 10, 50728 Kuala Lumpur, Malaysia
Phone (+603) 6421-5014, Fax: (+603) 6421-6298
Website: http://iiumpress.iium.edu.my/bookshop

الآراء المنشورة في المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها

The views published in the journal represent the opinions

التجديد

مجلة فكرية نصف سنوية محكمة تصدرها الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

المجلد الثلاثون صفر 1448هـ / يوليو 2026م العدد الستون

المحتويات

كلمة التَّحرير	رئيس التحرير	8-5
بحوث ودراسات		
▪ توظيف برنامج قائم على تحليل الأخطاء في تصحيح الأخطاء الشفوية والكتابية لدى المتعلمين الماليزيين للعربية لغةً ثانية	محمد خليل محمد الرماضين محمد عبد الرحمن إبراهيم يوسف	33-9
▪ مفهوم الاستخلاف في الإسلام وأثره في علاج مشكلة التغير المناخي: دراسة تأصيلية تحليلية	بلال بركات سلهب محمد رفيق الشوبكي بشار بكور	76-35
▪ التعارض في مقاصد الشريعة وتطبيقاتها في المسائل الطبية المعاصرة	ياسمين محمد خالد منصور	107-77
▪ الأخلاق والاستخلاف في الإسلام: دراسة وجودية معيارية	سيف بن سالم الهادي	136-109
▪ تعقبات سماحة الشيخ الخليلي على المفسرين في تفسيره جواهر التفسير في مسائل القراءات: جمعًا ودراسة	إدريس بن سيف الصبحي علي محمد أسعد إيمان بنت محمد الرجيبية	170 -137
▪ المشاركة المتناقصة في المصارف الإسلامية: ضوابطها ومقاصدها وتطبيقاتها في التمويل العقاري بمملكة البحرين	وليد عبد السلام محمد أبوحمراء حبيب الله زكريا عبد المجيد بن عبيد بن صالح	227 -171
▪ نفقة الأب على الولد في التعليم النظامي ونفقاته: دراسة فقهية مقارنة بقانون الأسرة القطري	زيد عاشور	256-229
▪ نشأة العلاقات الدولية وأسسها في الإسلام	أيمن عبد الحميد عبد المجيد البدارين منذر موسى حسين أبو عودة	290-257
▪ Assessing UAE Governance Through a Tawḥīdic Covenantal Lens	Ziad Kamal Hammad Rizal Mustansyir	315-291

ترتيب البحوث في المحتويات حسب وصولها واستكمالها

Arranging the research papers in the contents according to their arrival and completion

بحوث ودراسات

التجديد

المجلد 30، العدد 60
صفر 1448هـ / يوليو 2026م، ص 35-76
حقوق الطبع محفوظة لـ IIUM Press
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
International Islamic University Malaysia
ISSN: 1823-1926 (Print)
eISSN: 2600-9609 (Online)

مفهوم الاستخلاف في الإسلام وأثره في علاج مشكلة التغير المناخي: دراسة تأصيلية تحليلية

The Concept of *Istikhlāf* in Islam and Its Impact on Addressing the Problem of Climate Change: An Analytical Foundational Study

بلال بركات سلهب* محمد رفيق الشوبكي** بشار بكور***

[قُدّم للنشر 2026/5/22 – أُرسل للتحكيم 2026/5/26م – قُدّم بعد التعديل 2026/7/2م - قُبل للنشر 2026/7/9م]

ملخص البحث

يهدف هذا المشروع إلى تسليط الضوء على قضية تعتبر من أبرز مشاكل هذا العصر، وهي مشكلة التغير المناخي، ويعرضه في سياق تأصيلي، ويربطه بقضية كلية تشكل الفلسفة الإسلامية للوجود البشري على هذه الأرض متمثلة بمفهوم الاستخلاف في الفكر الإسلامي، حيث تفترض هذه الدراسة وجود رابطة وثيقة بين مفهوم

* أستاذ مساعد في قسم الفقه وأصول الفقه، كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، البريد الإلكتروني: belalsalhab@iium.edu.my

** أستاذ مساعد في كلية أحمد إبراهيم للقانون، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، البريد الإلكتروني: mshobake@iium.edu.my

*** الأستاذ المشارك الدكتور بشار بكور، قسم الدراسات التأسيسية والمتعددة التخصصات، كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، البريد الإلكتروني: bashar@iium.edu.my

الاستخلاف، وبين سلوك الإنسان على هذه الأرض، لكن الواقع العملي يشير إلى انفصال الإنسان عن مقتضى وظيفته الحقيقية في الأرض، بسبب اختلال في تصور الإنسان لعلاقته بالأرض والكون والموارد الطبيعية، والذي أدى بدوره إلى ممارسات غير منضبطة قائمة على الهيمنة والاستهلاك والاستنزاف. وعليه، فإن الإشكال الأساسي في هذا البحث يتمثل في: إلى أي مدى يمكن لمفهوم الاستخلاف في الإسلام أن يقدم إطارًا تأصيليًا معرفيًا وحضاريًا يُسهم في تفسير جذور الأزمة المناخية، ويؤسس لمرتكزات عملية لمعالجتها على مستوى الفرد والمجتمع والمؤسسات والسياسات العامة؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية لابد من جمع النصوص التشريعية الواردة في القرآن الكريم، والسنة النبوية، بخصوص دور الإنسان الاستخلافي في الأرض، وعلاقته بما أودعه الله عز وجل وسخره فيها، كذلك ما كتب حول مشكلة التغير المناخي وما نتج عنها من آثار في حياة الناس، من خلال منهج استقرائي نُكوّن من خلاله صورة واضحة لطرفي الموضوع، ثم نعمد من خلال منهج تحليلي تركيبي إلى هذه النصوص فنفككها، ونسبر أغوارها، ثم نعيد تركيبها في صورة متكاملة يتوضح من خلالها الملامح الأساسية للحلول المقترحة لهذه المشكلة. وبناء عليه فقد وضع البحث تأصيلًا لمفهوم الاستخلاف في الإسلام، وربطه بسلوك الإنسان على الأرض، وخلص منه إلى أربعة أسس علاجية مبنية على رؤية كلية تساهم في حل مشكلة التغير المناخي.

الكلمات المفتاحية: الاستخلاف، التأصيل، التغير المناخي، الحلول، الفكر الإسلامي.

Abstract

This project aims to shed light on an issue regarded as one of the most prominent problems of the present age, namely the problem of climate change. It examines this issue within a foundational framework and connects it to a comprehensive issue that constitutes the Islamic philosophy of human existence on this earth, represented by the concept of *istikhlāf* in Islamic thought. This study assumes the existence of a close relationship between the concept of *istikhlāf* and human behaviour on earth. However, practical reality indicates a disconnection between human beings and the requirements of their true function on earth, due to a disturbance in the human perception of their relationship with the earth, the universe, and natural resources, which in turn has led to uncontrolled practices based on domination, consumption, and depletion. Accordingly, the central problem of this research is represented in the following question: To what extent can the concept of *istikhlāf* in Islam

provide a foundational epistemological and civilisational framework that contributes to explaining the roots of the climate crisis and establishes practical foundations for addressing it at the level of the individual, society, institutions, and public policies? In order to answer this problem, it is necessary to collect the legislative texts contained in the Noble Qurʾān and the Prophetic Sunnah concerning the human role of *istikhlāf* on earth and humanity's relationship with what Allah, Glorified and Exalted be He, has placed and subjected therein. It is also necessary to examine the writings concerning the problem of climate change and its resulting effects on people's lives, through an inductive method by means of which a clear picture of both sides of the subject may be formed. Thereafter, through an analytical and synthetic method, these texts will be examined, analysed in depth, and then reconstructed in an integrated form through which the principal features of the proposed solutions to this problem may become clear. Accordingly, the research has established a foundational framework for the concept of *istikhlāf* in Islam and linked it to human behaviour on earth, ultimately deriving from it four remedial foundations based upon a comprehensive vision that contributes to solving the problem of climate change.

Keywords: *Istikhlāf, foundational study, climate change, solutions, Islamic thought.*

مقدِّمَة

الحمد لله الذي أنشأنا من الأرض واستعمرنا فيها، وسخر لنا ما في السماوات والأرض جميعًا، واستخلفنا لينظر كيف نعمل بعد أنْ هدانا سبلنا، والصلاة والسلام على رسول الله، الرحمة المهداة، والنعمة المسداة، ما مِن خير إلّا ودلنا عليه، وما مِن شر إلّا وحذرنا منه، وبعد:

فإن من أهم المنطلقات التي تُعين الإنسان على فهم ما يحيط به من أحداث وظواهر، ويعتمد عليها في تفسير حركة الحياة بكافة مكوناتها وتفاعلاتها، وإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهه فيها، بناء تصورات ورؤى مستندة إلى قضايا كلية ثابتة بنصوص قطعية. حيث إن فهم هذه الكليات، وحسن تصورها يلعب دورًا أساسيًا في استقرار حياة الإنسان، والتغلب على المشاكل والتحديات التي تواجهه.

ولعل من أهم القضايا الكلية التي يجب على الإنسان أن يدركها ويقف عند مفاصلها، معرفة مهمته الأساسية في هذه الحياة، حيث إن المهمة الأساسية للإنسان في هذه الأرض

والتي تُظهر الغاية الإلهية من خلقه كونه خليفة، فالحديث عن الاستخلاف يصلح أن يكون أساسًا في بناء رؤية إسلامية كلية للوجود الكوني والبشري، وهذا يستلزم منا الوقوف على دلالات كون الإنسان خليفة واعتبارها حاكمة على الوجود البشري.

إن مفهوم الاستخلاف مرتبط ارتباطًا وثيقًا بمسؤولية الإنسان في هذه الحياة؛ حيث إن قول الملائكة: ﴿أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ﴾ [البقرة: 30]، عندما أخبرهم الله عزّ وجل أنه جاعل في الأرض خليفة، يكشف لنا عن بعض خصائص هذا المخلوق الجريء على الإفساد في الأرض وسفك الدماء "فلا شك أن هذا السؤال نشأ من فهم المعنى المراد من الخليفة وما يقتضيه من العلم غير المحدود والإرادة المطلقة"[1].

وعليه، فإن الله –عزّ وجل– قد منح الإنسان مسؤولية الاختيار والفعل في هذه الحياة، ليتولى محاسبته على اختياراته يوم القيامة، "بمعنى أن الله تعالى بما أعطاه من قوة العقل والتفكير والتدبير، والسيطرة على نفسه، وعلى ما في الوجود في الأرض، التي خلقه الله تعالى عليها ليكون خليفة خلافة نسبية عن الله تعالى"[2]. فالاستخلاف تفاعل بين إرادة الإنسان وإرادة الله، سواء تعلق ذلك بالاستخلاف في دين الله وما شرع لنا من أحكام، أو فيما يتعلق باستعمار الأرض واستثمار ثرواتها وخيراتها المسخرة لصالح الإنسان. وبناء عليه، فإن أي خير وصلاح، أو شرّ وإفساد نراه على هذه الأرض، إنما هو نتيجة طبيعية لممارسة الإنسان لمهمته الاستخلافية في بُعديها الإصلاحي والإفسادي.

ومن هذا المفهوم الإسلامي الكلي لمعنى الخليفة والاستخلاف نستطيع أن نقدم تفسيرات واضحة لما نعيشه من ظواهر ومتغيرات ومشاكل كونية بشكل عام، وما يتعلق

---

[1] محمد رشيد بن علي رضا، **تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)** (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، سنة 1990م)، ج1، ص217.

[2] محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة، **زهرة التفاسير**، (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ط، د.ت)، ج1، ص194.

منها بمشكلة التغير المناخي على وجه الخصوص، حيث إن للتغير المناخي أسبابًا متعددة يرتبط جزء كبير منها بسلوك البشر وأنشطتهم الصناعية، مما يؤثر على انتظام حرارة الأرض، وتعاقب وتوازن الظواهر البيئية، مما يهدد صحة وحياة الإنسان على هذا الكوكب.

ومن نفس المنطلق –إدراك مفهوم الاستخلاف– نستطيع صياغة إطار تأصيلي عام يضبط سلوك الإنسان ونشاطه في الأرض، مما يشكل حلًا لهذه المشاكل والتحديات، حيث إن النصوص الشرعية وضحت لنا الأسس العامة والقواعد الكلية التي تحكم سلوك الإنسان في الحياة، والتي تعتبر البيئة والمناخ جزء أصيل منها. وبما أن مشكلة تغير المناخ ليست قضية إسلامية وحسب، وإنما هي قضية عالمية؛ فإنه يجب أن يكون للفكر الإسلامي بصمته في إيجاد الحلول لها. وهذا ما سيعمل هذا المشروع على تحقيقه.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن التغير المناخي لم يعد مجرد ظاهرة بيئية قابلة للمعالجة عبر الحلول العلمية والاقتصادية وحدها، بل غدا تعبيرًا عن اختلال أعمق في التصور الإنساني لعلاقته بالأرض والكون والموارد الطبيعية، وما ترتب على ذلك من أنماط سلوك وممارسات خاطئة قائمة على الهيمنة والاستنزاف والاستهلاك غير المنضبط. وقد أدى هذا الخلل إلى انفصال الإنسان عن مقتضى وظيفته الحقيقية في الأرض، وتحول تسخير الكون من أداة للإعمار المتوازن إلى وسيلة للإفساد والإخلال بالنظام البيئي، بما أفضى إلى مشكلة التغير المناخي. ومن هنا فإن الإشكالية الأساسية في هذا البحث تتمثل في: إلى أي مدى يمكن لمفهوم الاستخلاف في الإسلام –بما يقوم عليه من إيمان، وأمانة، ومسؤولية، وتقييد للتصرف، وربط بين حرية التصرف والجزاء– أن يقدم إطارًا تأصيليًا معرفيًا يسهم في تفسير جذور الأزمة المناخية، ويؤسس لمرتكزات عملية لمعالجتها على مستوى الفرد والمجتمع والمؤسسات والسياسات العامة؟ وهذا ما يسعى هذا البحث للإجابة عليه.

أهداف البحث

يهدف هذا المشروع إلى:

1. بيان التأصيل الشرعي لمفهوم الاستخلاف في الفكر الإسلامي.
2. ربط مسألة سلوك الإنسان وأثره في تغير المناخ بمفهوم الاستخلاف في الأرض في الفكر الإسلامي.
3. إيجاد رؤية كلية، وأسس علاجية لمشكلة تغير المناخ انطلاقًا من الفهم العميق لفلسفة استخلاف الإنسان في هذه الأرض في الفكر الإسلامي.

منهج البحث

1. المنهج الاستقرائي: وذلك من خلال استقراء النصوص التشريعية الواردة في القرآن الكريم، والسنة النبوية، والتي تتعلق بقضايا البيئة والمناخ من جهة، ومفهوم الاستخلاف في الفكر الإسلامي من جهة أخرى. وعلى الجانب الآخر، سيقوم الباحثون باستقراء الأبحاث العلمية، وآخر ما توصل له العلم بخصوص مشكلة تغير المناخ، وذلك من أجل الوصول إلى تصور كلي لهذه المشكلة، وبناء أرضية صلبة ننطلق منها في إيجاد الحلول المناسبة لها.
2. المنهج التحليلي التركيبي: وذلك من خلال تحليل النصوص، والبيانات وآخر ما توصل له العلم بخصوص مشكلة تغير المناخ، وتفكيكها، ودراسة عناصرها ومفاصلها الأساسية، ثم إعادة تركيبها في ضوء رؤية كلية متكاملة منطلقة من الفكر الإسلامي القائم على مفهوم الاستخلاف في الأرض، مما يمكننا من وضع حلول واقعية ممكنة مبنية على دراسة رصينة لهذه المشكلة.

الدراسات السابقة

إذا أردنا البحث عن دراسة تتناول مشكلة تغير المناخ انطلاقًا من مفهوم الاستخلاف في

الأرض في الفكر الإسلامي، فإننا لا نكاد نجد دراسة تفي بهذا الغرض من كافة جوانبه، وكل ما أمكننا الوقوف عليه من أبحاث إنما تتناول الموضوع بسياقات مستقلة، أو ضمن موضوع عام حول أهداف التنمية المستدامة، دون ربطها بأبعادها الفلسفية في الفكر الإسلامي، ودون تخصيص الحديث حول التغير المناخي. مع ملاحظة أن الدراسات التي تناولت التغير المناخي من جوانب مختلفة عند الجانب التي سنتحدث عنه في بحثنا –وهو الاستخلاف وعلاقته بالتغير المناخي– كثيرة متعددة بلغات متعددة، غير أنه لا يسعنا الوقوف على كل واحدة منها على حدة في هذا البحث، والذي سأقوم به هو الوقوف على أبرز هذه الدراسات باللغة العربية والانجليزية: وهي على النحو التالي:

دراسة عن التنمية المستدامة من منظور القيم الإسلامية، وخصوصيات العالم الإسلامي[1]: أعدتها منظمة الآيسيسكو عام 2009؛ وكما هو ظاهر من عنوانها فهي تتحدث عن التنمية المستدامة بشكل عام، في إطار القيم الإسلامية، وقد تعرضت الدراسة بفقرة لا تتعدى بضع أسطر حول الاستخلاف وعلاقته بالتنمية المستدامة، وجعلته مبدأً عامًا تحت عنوان: المبدأ العام الخامس: حراسة الأرض. وعليه فإن هناك فرق كبير بين هذه الدراسة والمشروع الذي سنعمل عليه، حيث إنه سيقوم بالتركيز على مشكلة تغير المناخ، وربطه بمفهوم الاستخلاف في الأرض في الفكر الإسلامي.

بحث بعنوان: دور الفقه والفقهاء في التنمية المستدامة[2]، من إعداد الباحثة ميثاء سعيد عبد الله الخاطري، وقد تم تقديمه لمؤتمر: الدين والحوكمة والتنمية المستدامة عام 2018، تحدثت فيه بشكل عام حول التنمية المستدامة من منظور إسلامي، والأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية، وختمت بالحديث عن دور

1 منظمة الإيسيسكو، **دراسة عن التنمية المستدامة من منظور القيم الإسلامية، وخصوصيات العالم الإسلامي** (الرباط: منظمة الإيسيسكو، د.ط، سنة 2009م).

2 ميثاء سعيد عبد الله الخاطري، "دور الفقه والفقهاء في التنمية المستدامة"، **مؤتمر الدين والحوكمة والتنمية المستدامة**، ماليزيا، سنة 2018م.

الفقهاء والعلماء في التنمية المستدامة. وقد تعرضت بشكل موجز جدًا بحدود صفحة واحدة من بحثها إلى مسألة الاستخلاف والتمكين وعمارة الأرض، بشكل لا يعطي أدنى انطباع عن العلاقة بين الاستخلاف وأهداف التنمية المستدامة، عوضًا عن الحديث عن مشكلة التغير المناخي على وجه الخصوص، مع عدم التطرق لأي حلول مقترحة للمشاكل التي يتعرض إليها كوكب الأرض. وعليه فإن هذا المشروع سيقوم بدراسة الأبعاد الفكرية والفلسفية لاستخلاف الإنسان في الأرض في الفكر الإسلامي، وربطها بمشكلة التغير المناخي؛ للخروج برؤية واضحة حول الحلول المقترحة لهذه الإشكالية العالمية.

دراسة بعنوان: حماية الشريعة الإسلامية للبيئة الطبيعية: دراسة فقهية مقارنة[1]، أعدتها الباحثة هناء فهمي أحمد عيسى عام 2018، وقد جاء الكلام فيها عامًا حول عناصر الطبيعة التي تحيط بالإنسان كالماء، والهواء، والأرض، والحيوان، والنبات، وكيف قام الفقه الإسلامي بحمايتها من خلال تشريع بعض الأحكام الخاصة بها. فأهداف بحثها تختلف بشكل كامل عن المشروع الذي نعمل عليه، وإن أمكن الاستفادة من بعض الفروع التي تعرضت لها، إلاّ أنها لا تفي بالأغراض والاحتياجات التي يعالجها مشروعنا.

ورقة بحثية بعنوان: التنمية المستدامة البيئية من منظور إسلامي[2]، للباحث الجيلالي بن عوالي، وقد قام بتقديمها للملتقى العلمي الوطني حول التسويق الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة عام 2019. تكلم فيها بشكل مختصر حول أسس التنمية المستدامة من منظور إسلامي، وعرضها على شكل نقاط موجزة، ذكر في واحدة منها أن الإنسان هو محور التنمية وحامل الأمانة لأنه مستخلف في هذه الأرض، دون الحديث عن معنى الاستخلاف ودلالاته وأثره على التنمية المستدامة، فضلا عن تخصيص الكلام حول التغير

1 هناء فهمي أحمد عيسى، "حماية الشريعة الإسلامية للبيئة الطبيعية: دراسة فقهية مقارنة"، **مجلة كلية الشريعة والقانون**، طنطا، ج1، العدد (33)، سنة 2018م.

2 الجيلالي بن عوالي، **التنمية المستدامة البيئية من منظور إسلامي**، (الجزائر: المكرز الجامعي بتيبازة، د.ط، سنة 2019م).

المناخي، فجاء بحثه موجزًا مختصرًا حول موقف الإسلام من التلوث البيئي، والوضع الراهن للبيئة والتنمية في العالم الإسلامي والتحديات التي يواجهها.

ورقة بحثية باللغة الإنجليزية بعنوان: Muslims and climate change: How Islam, Muslim organizations, and religious leaders influence climate change perceptions and mitigation activities[1]، أعدها Jens Koehrsen ، تعد هذه الدراسة من أهم الدراسات الإنجليزية الحديثة؛ لأنها قدّمت مراجعة تركيبية للأبحاث المتعلقة بالمسلمين والتغير المناخي، وناقشت ثلاثة محاور رئيسة: البيئة الإسلامية، وتصورات المسلمين للتغير المناخي، واستراتيجيات التخفيف داخل المجتمعات المسلمة. وخلصت إلى أن الدراسات الموجودة يغلب عليها الطابع النظري واللاهوتي، وأن الدراسات التطبيقية لا تزال محدودة ومجزأة. وتفيد هذه الدراسة بحثنا في تأكيد وجود فجوة علمية تتعلق بالحاجة إلى ربط الإطار الإسلامي بالعمل المناخي العملي، غير أنها لا تقدّم تأصيلًا أصوليًا لمفهوم الاستخلاف ولا تبني عليه نموذجًا علاجيًا متكاملًا.

دراسة بعنوان: Environmental sustainability and contemporary Islamic society: A Shariah perspective، أعدها Norita Mohd Nasir و Mahendhiran Sanggaran وPervaiz Khalid Ahmed[2]، تناولت الدراسة علاقة الشريعة بالاستدامة البيئية، وبيّنت أن العناية بالبيئة مسؤولية فردية ومجتمعية، وأن الفقهاء المعاصرين وسّعوا دائرة الالتزام الأخلاقي والديني لتشمل الشركات والمؤسسات، كما ربطت البيئة بمقاصد الشريعة وقاعدة منع الضرر. وتفيد هذه الدراسة بحثنا في جانب المسؤولية المؤسسية وحفظ البيئة ضمن المقاصد، غير أنها لم تركز على التغير المناخي بوصفه نتيجة لاختلال التصرف الاستخلافي، ولم تجعل الاستخلاف محورًا تأصيليًا جامعًا للمعالجة.

1 Jens Koehrsen, "Muslims and climate change: How Islam, Muslim organizations, and religious leaders influence climate change perceptions and mitigation activities", *WIREs Climate Change*, USA, Vol 12. February 2021.

2 Norita Mohd Nasir, Mahendhiran Sanggaran, Pervaiz Khalid Ahmed, Environmental sustainability and contemporary Islamic society: A Shariah perspective, *Asian Academy of Management Journal*, Malaysia, Vol 27, No 2, Dec 7, 2022.

بحث بعنوان: تغير المناخ وأثره على العبادات: دراسة فقهية مقارنة[1]، أعده الدسوقي عبد الناصر الدسوقي علي، ونشره في مجلة الدراسات القانونية عام 2022. وكما هو بيّن من العنوان، فإن الباحث يركز على دراسة جزئية واحدة متعلقة بتغير المناخ، وهي أثره على العبادات، حيث بين أثر تغير المناخ على الطهارة، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، وتعرض لمسائل مشهورة معروفة في كتب الفقه، كمسألة الوضوء بالماء المشمس، والمسح على الخفين، والتيمم، والتخلف عن صلاة الجماعة، والجمع بين الصلوات بسبب المطر، وغيرها من المسائل التي درسها كأثر للتغير المناخي وما يعقبه من ارتفاع درجة الحرارة، وقلة الماء، أو حدوث الفيضانات وما إلى ذلك من آثار. وعليه فإن هذا البحث لا يلتقي مع مشروعنا إلا في بيان بعض التعريفات الخاصة بتغير المناخ.

مجموعة أبحاث قدمت لمؤتمر: التغير المناخي وحماية البيئة من منظور الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الإنساني[2]، حيث عرضت عدة أبحاث تتكلم عن الموضوع بشكل عام، أو في إطار عينة دراسية محددة، كدراسة التلوث البيئي من منظور الشريعة الإسلامي، وأثر اللجوء السوري على البيئة في مدينة المفرق نموذجاً للباحث أحمد ياسين الفرالة، وبحث حول نهج الشريعة الإسلامية في حماية البيئة زمن النزاعات المسلحة لنور رياض عيد، وبعض الأبحاث التي تتحدث عن أهمية المياه في الإسلام، واستعمال المياه العادمة، وتجفيف الأهوار في جنوب العراق ضمن دراسة فقهية للأسباب والحلول. هذه مجمل الأبحاث التي عرضت في هذا المؤتمر، وهي كسابقاتها تختلف اختلافًا جوهريا عما سنقوم به في هذا المشروع.

ورقة بحثية بعنوان: الضوابط الشرعية والقانونية لمسؤولية الدولة عن أضرار التغيرات

---

1 الدسوقي عبد الناصر الدسوقي علي، "تغير المناخ وأثره على العبادات: دراسة فقهية مقارنة"، **مجلة الدراسات القانونية**، أسيوط، ج1، العدد (55)، سنة2022م.

2 مجموعة من الباحثين، **التغير المناخي وحماية البيئة من منظور الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الإنساني**، (الأردن: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، د.ط، سنة 2022م).

المناخية من منظور النظام الإداري الإسلامي: دراسة مقارنة[1]، أعده شعبان عبد الكريم رمضان محمد الخولي، ركّز البحث على مسؤولية الدولة عن أضرار التغير المناخي من منظور النظام الإداري الإسلامي، وقرر أن المسؤولية في الإسلام لا تسقط عن الأضرار الناتجة عن الأفعال، وأن مسؤولية الدولة في هذا الباب دينية قبل أن تكون قانونية. وتكمن صلة هذه الدراسة ببحثنا في جانب المساءلة والضبط المؤسسي، غير أنها تنحصر أساسًا في مسؤولية الدولة والضوابط القانونية، ولا تتوسع في بناء رؤية استخلافية كلية تربط بين أصل خلق الإنسان، وحدود تصرفه، واختلال الممارسة الإنسانية المؤدية إلى التغير المناخي.

دراسة بعنوان: دور المقاصد الشرعية في الحفاظ على المناخ والبيئة[2]، أعده محمود عبد الراضي محمود مصطفى، عالج البحث قضية المناخ والبيئة من جهة المقاصد الشرعية، وبيّن أن حفظ المناخ والبيئة يمكن إدراجه ضمن المقاصد التي تحفظ مصالح الإنسان وتمنع الإضرار بالكون المسخر له. وتلتقي هذه الدراسة مع بحثنا في استحضار البعد المقاصدي، غير أنها لا تنطلق من مفهوم الاستخلاف بوصفه الإطار الفلسفي والمعرفي الحاكم لعلاقة الإنسان بالأرض، ولا تربط بين شروط التكليف ومسؤولية الإنسان واختلال التصرف المفضي إلى التغير المناخي.

بحث بعنوان: التغير المناخي والمسؤولية الشرعية: تحديات وحلول من منظور الفقه البيئي[3]، أعدته الباحثة منى عتيق ربيع الدرمكي، تناولت الدراسة التغير المناخي من زاوية المسؤولية الشرعية، وبيّنت أن مواجهته تحتاج إلى جهود مشتركة من الأفراد والمؤسسات

---

1 شعبان عبد الكريم رمضان محمد الخولي، الضوابط الشرعية والقانونية لمسؤولية الدولة عن أضرار التغيرات المناخية من منظور النظام الإداري الإسلامي: دراسة مقارنة، **مجلة الأبحاث الفقهية والقانونية**، دمنهور، مجلد 35، العدد (43)، سنة 2023م.

2 محمود عبد الراضي محمود مصطفى، دور المقاصد الشرعية في الحفاظ على المناخ والبيئة، **مجلة الأبحاث الفقهية والقانونية**، دمنهور، مجلد 4، العدد (4)، سنة 2023م.

3 منى عتيق ربيع الدرمكي، التغير المناخي والمسؤولية الشرعية: تحديات وحلول من منظور الفقه البيئي، **مجلة العلوم الإسلامية**، الولايات المتحدة الأمريكية، مجلد 7، العدد (2)، سنة 2024.

والدول، وأن المحافظة على البيئة واجب أخلاقي وشرعي لحماية الكوكب والأجيال القادمة. وعلى أهمية هذه الدراسة، فإنها بقيت أقرب إلى عرض المسؤولية الشرعية والسياسة الشرعية العامة في مواجهة التغير المناخي، دون أن تجعل مفهوم الاستخلاف إطارًا تأصيليًا كليًا لتفسير جذور الأزمة المناخية وبناء مرتكزات علاجية لها، وهو ما يسعى إليه هذا البحث.

بحث باللغة الإنجليزية بعنوان: Averting the Existential Threat of the Planet: Islamic Environmental Ethics to Address the Contemporary Environmental Crisis، أعدها Adha Shaleh و Md. Saidul Islam[1]، تناولت الدراسة الأخلاق البيئية الإسلامية بوصفها إطارًا لمواجهة الأزمة البيئية المعاصرة، وركزت على المسؤولية الجماعية في إدارة الموارد وحماية الكون من التدهور، كما خلصت إلى ثلاثة مقترحات رئيسة: بناء القدرات، والحوكمة الرشيدة، والتعاون. وتفيد هذه الدراسة بحثنا في تأكيد ضرورة الانتقال من المبادئ الأخلاقية إلى الحوكمة والتعاون، لكنها تتناول الأزمة البيئية بوجه عام، ولا تخصص التغير المناخي، ولا تؤسس العلاقة بين الاستخلاف وعموم التكليف واختلال التصرف الإنساني بالطريقة التي يتناولها هذا البحث.

المحور الأول: الخلافة والاستخلاف، المفهوم ودلالات النصوص

تمثل قصة سيدنا آدم عليه السلام الجذور التاريخية والمعرفية للعلاقة بين أطراف الحياة (الله، الكون، الإنسان) في الرؤية الإسلامية، فالله عندما خلق الكون وفق نظام محكم متوازن، واقتضت مشيئته خلق آدم عليه السلام الذي يمثل الجنس البشري، أوكل إليه مهمة عظيمة أخبر بها ملائكته وهي الاستخلاف في الأرض، فقال جلّ شأنه: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةٗ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ

1 Adha Shaleh و Md. Saidul Islam, Averting the Existential Threat of the Planet: Islamic Environmental Ethics to Address the Contemporary Environmental Crisis, *Intellectual Discourse*, Malaysia, Vol 32, No 1, 2024.

بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 30].

وعليه، فإن من الأدوار الأساسية للإنسان في الأرض، والذي يُبرِز أحد غايات خلقه هي كونه خليفة، وهذا يتطلب ابتداء الوقوف على مدلولات هذه الصفة باعتبارها حاكمة على الوجود البشري، ومهيمنة على غيرها مما يتميز به الإنسان عن سائر المخلوقات، ومن ثم تحديد المرتكزات الأساسية لهذه المهمة؛ ليتضح من خلال ذلك كله فلسفة الاستخلاف في الإسلام، والتي تقوم على تحديد العلاقة بين المستَخلِف (الله)، والمستَخلَف (الإنسان)، والمستَخلَف فيه (الكون).

أولًا: المفهوم ودلالات النصوص

عند النظر فيما قاله علماء اللغة والتفسير في مدلولات كلمة "خليفة"، فإننا نجد أنها تدور حول معنيين رئيسين بناء على جذرها اللغوي "خَلَفَ"؛ فهي تدل في أحد معانيها على معنى النيابة عن الغير، ومنها قول الله عز وجل: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخْلُفْنِي فِي قَوْمِي﴾ [الأعراف: 142]، قال الراغب في المفردات: "والخِلافةُ النّيابة عن الغير إمّا لغيبة المنوب عنه، وإمّا لموته، وإمّا لعجزه، وإمّا لتشريف المستخلَف. وعلى هذا الوجه الأخير استخلف الله أولياءه في الأرض[1]".

وتأتي بمعنى آخر يدل على تعاقب الأجيال، حيث يخلف بعضهم بعضًا، ومنها قول الله عز وجل: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: 165]، قال الطيبي في حاشيته على الكشاف: "الخلف – بالتحريك والسكون –: مَن يجيء مِن بعد مَن مضى، إلا أنه بالتحريك في الخير، وبالتسكين في الشر. يقال: خَلَفُ صدق، وخَلْفُ سوء[2]".

---

[1] الراغب الأصفهاني، **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، (دمشق: دار القلم، ط1، سنة 1412هـ)، ص294.

[2] شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، وهو حاشية الطيبي على الكشاف**، تحقيق: نخبة من الباحثين (دبي: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط1، سنة 2013م)، ج6، ص346.

وبناء على ذلك، فإن الوقوف على حرفية هذه المعاني اللغوية والاقتصار عليها قد يسبب إشكالًا ظاهريًا من وجهين؛ الأول في نسبة الخلافة إلى الله في قولنا "خليفة الله"، حيث إن في مدلولها مجافاة لكمال الله عز وجل واستغناؤه عن النائب والمعين، وهذا المعنى هو الذي حمل أبا بكر الصديق رضي الله عنه على إنكار وصفه بأنه خليفة الله، وقد بيّن الماوردي ذلك عند ذكره قول الجمهور في المنع من جواز هذا الاستخدام فقال: "وَامْتَنَعَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ مِنْ جَوَازِ ذَلِكَ، وَنَسَبُوا قَائِلَهُ إِلَى الْفُجُورِ وَقَالُوا: يُسْتَخْلَفُ مَنْ يَغِيبُ أَوْ يَمُوتُ، وَاَللَّهُ لَا يَغِيبُ وَلَا يَمُوتُ، وَقَدْ قِيلَ لِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه: يَا خَلِيفَةَ اللَّهِ، فَقَالَ: لَسْتُ بِخَلِيفَةِ اللَّهِ، وَلَكِنِّي خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم[1]".

والوجه الآخر من الإشكال يتمثل في أن الاقتصار على هذه المدلولات اللغوية لمعنى الخليفة يحول دون الإفادة من العديد من المعاني الجليلة التي ينطوي عليها هذا اللفظ في بيان حقيقة الإنسان ومنزلته المرموقة في الكون، والتي يمكن أن تتجلى من خلال استعراض السياقات التي أتى بها لفظ الاستخلاف في القرآن الكريم، وهذه المعاني لاحظها العديد من المفسرين لآيات الاستخلاف، فالفخر الرازي توسع في معنى الاستخلاف وأن الإنسان خليفة في الأرض فقال: "إنما سماه الله خليفة لأنه يخلف الله في الحكم بين المكلفين من خلقه وهو المروي عن ابن مسعود وابن عباس والسدي وهذا الرأي متأكد بقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِي ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ﴾ [ص: 26][2]". المعنى الذي أكده القرطبي في تفسيره حيث بيّن أنّ: "والمعني بالخليفة هنا- في قول ابن مسعود وابن عباس وجميع أهل التأويل- آدم عليه السلام، وهو خليفة الله في إمضاء أحكامه وأوامره، لأنه

[1] أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، **الأحكام السلطانية** (القاهرة: دار الحديث، د.ط، د.ت)، ص39.

[2] أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، **مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط3، سنة 1420هـ)، ج2، ص389.

أول رسول إلى الأرض[1]".

ولم يقتصر التوسع في معنى الاستخلاف إلى هذا الحد، بل تعداه إلى بيان دور الإنسان الوظيفي في إعمار الأرض والسعي فيها ضمن قوانين الصلاح والإصلاح، فالإنسان هو المخلوق الوحيد الذي سخَّر الله له كل ما السماوات والأرض، وهو وحده القادر على التصرف فيها بما أودع الله فيه من صفات، وكَرَّمَه على سائر المخلوقات، وفي هذا يقول ابن عاشور في معرض تفسيره لقول الله عز وجل: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: 30]: "عَطَفَت الواو قصة خلق أول البشر على قصة خلق السماوات والأرض انتقالا بهم في الاستدلال على أن الله واحد وعلى بطلان شركهم وتخلصًا مِن ذِكر خلق السماوات والأرض إلى خلق النوع الذي هو سلطان الأرض والمتصرف في أحوالها... وإذ قد كانت العبرة بخلق ما في الأرض جميعًا أدمجت فيها مِنَّة وهي قوله: "لكم" [البقرة: 29] المقتضية أن خلق ما في الأرض لأجلهم تهيأت أنفسهم لسماع قصة إيجاد منشأ الناس الذين خُلِقت الأرض لأجلهم؛ ليُحاط بما في ذلك من دلائل القدرة مع عظيم المنَّة، وهي مِنَّةُ الخلق التي نشأت عنها فضائل جمّة، ومِنّةُ التفضيل، ومِنّةُ خلافة الله في الأرض، فكان خلق أصلنا هو أبدع مظاهر إحيائنا الذي هو الأصل في خلق ما في الأرض لنا[2]".

ومن هنا يتضح أن معنى الخليفة في الأصل، والمهمة الموكلة له وهي الاستخلاف في الأرض تعبر عن مراد الله الأساسي من خلق الإنسان، وأن الخلافة في معناها الشامل ليست إلا تحقيقًا لإقامة أحكام الله في الأرض، والاستفادة مما سخره الله له فيها، إعمارًا وإنجازًا، غير إن "التداول الاصطلاحي المتأخر، والممارسات السياسية المتعاقبة، ضيقا معًا

---

[1] أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم اطفيش (القاهرة: دار الكتب المصرية، ط2، سنة 1384هـ- 1964م)، ج1، ص263.

[2] محمد الطاهر بن عاشور، **التحرير والتنوير** (تونس: الدار التونسية للنشر، ط1، سنة 1984م)، ج1، ص395.

من شمولية واستيعابية المفهوم، لينحصر بالكاد في ممارسة السلطة والحكم. ويتم إهمال منظومة القيم والأخلاق والسنن، التي هي جوهر وفحوى الرسالة، وأهم ما يميز الكائن البشري وعلائقه المختلفة مع الكون والكائنات. فغايات ومقاصد الاستخلاف: الإيمان والتعبد، والصلاح والإصلاح، والسعي بالحق والعدل، وفعل الخير والمعروف...إلخ. وكلها قيم: الأصل في الخلافة بمعنى الحكم خدمتها وإقامتها والتمكين لها، لا أن تحل محلها وتتحول إلى غاية في ذاتها[1]". وعليه فإن المعنى المقصود من مهمة الاستخلاف، والمخاطب بهذه المهمة وهو الخليفة، والذي يدور حوله هذا البحث هو المعنى العام الشامل لجميع مدلولاتها، لا معناها الضيق المنحصر في ممارسات السلطة والحكم، وهذا يوجب علينا الوقوف على متطلبات وأسس هذه المهمة، والذي سنقف على تفاصيله فيما يلي:

ثانيًا: الإيمان، الأمانة، المسؤولية، أُسس المهمة الاستخلافية

إن إقامة الحق والعدل، والسعي نحو الصلاح والإصلاح، والعمل على إعمار الأرض، وإعمال ما سخره الله فيها للمُستَخلَف واستثماره في تحقيق هذه المقاصد السامية للمهمة الاستخلافية، يتطلب منا ابتداءً الوقوف على المتطلبات أو المرتكزات الأساسية للاستخلاف في الأرض؛ فالأمانة والمسؤولية يمثلان الركائز الأساسية التي تقوم عليها المهمة الاستخلافية، غير أن الأمانة تُعَبِّر عن القيم الأخلاقية الداخلية التي تُوَجِّهُ الإنسان في سعيه، بينما تمثل المسؤولية الإثبات الخارجي الظاهر، والالتزام العملي السلوكي بهذه القيم، وهما أي الأمانة والمسؤولية لا يتحققان إلّا بإيمان المستَخلَف بهما، والذي لا يتأتى إلّا بالعلم المدرَك بالعقل والمعَزَّز بالوحي، مع حرّية الاختيار، ومن ثم بالعمل بمقتضى هذا العلم، والدعوة إليه، والدفاع عنه، والثبات على ذلك والالتزام به.

---

[1] سعيد شبار، **الاستخلاف والعمران في ضرورة الوعي بقيم وسنن النهوض والسقوط** (المغرب: مركز دراسات المعرفة والحضارة، سنة 2019م)، ص8.

والمقصود بالإيمان هنا التصديق الذي يقود إلى استشعار المستَخلَف ثقل التكليف الإلهي في كل ما استأمنه عليه الله في هذه الحياة، وأساسه قول الله عز وجل: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الأحزاب: 72-73]، والعلاقة بين الإيمان والأمانة علاقة تلازم، فقد نقل النووي عن صاحب التحرير قوله في تفسير الأمانة في الآية السابقة أنها: "عين الإيمان فإذا استمكنت الأمانة من قلب العبد قام حينئذ بأداء التكاليف واغتنم ما يرد عليه منها وجد في إقامتها[1]"، وهذا المعنى لا ينفك كذلك عن المسؤولية؛ إذ إنها تُعَبِّر عن الجانب التطبيقي العملي لتحمل الأمانة، والمتمثل في إدراك الإنسان لدوره في الحياة، وتَحَمُّل نتائج أفعاله، والمساءلة عنها أمام الله عز وجل، وهذا ظاهر من تتمة آية الأمانة السابقة.

إن اعتقاد الإنسان وتصديقه التام بالأمانة التي حملها، وما يترتب عليها من مسؤوليات يتوافق مع المعنى الشامل الذي ذكرناه للاستخلاف؛ فالإنسان خليفة الله في إقامة أحكامه وأوامره في الأرض، والتي هي في حقيقتها موضوع الأمانة التي "تعم جميع وظائف الدين على الصحيح من الأقوال، وهو قول الجمهور[2]" كما بين ذلك القرطبي في تفسيره، ولِتَحَمُّلِها وأدائها لا بد من استشعار المسؤولية، والقيام بالتكاليف التي يتحقق بها الاستخلاف، وإدراك ما يترتب عليهما من ثواب وعقاب.

وعليه فإن كل من الإيمان، والأمانة، والمسؤولية، تُعَبِّر في مجموعها عن جوهر التكليف الذي انفرد به الإنس والجن عن سائر المخلوقات، وهو مأخوذ في أصله من

---

[1] أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، سنة 1392هـ)، ج2، ص168.

[2] القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج14، ص253.

الكلفة والمشقة، والمنطوي على معاني التعب والإجهاد النفسي والجسدي والعقلي، وما تستلزمه من صبر ومصابرة ومرابطة، والتي بها يبلغ الإنسان مرتبة التكليف المرجوّة التي يستحق بها الثواب والمدح والتكريم إذا قام بها حق القيام، والذم والعقاب إذا تنكر لها وفرّط فيها. وهذا بدوره يتطلب أن يكون المكلف حرًا في اختياره؛ ليُثاب أو يعاقَب على فعل أو ترك كل ما كُلِّف بفعله أو تركه.

ثالثًا: شروط التكليف بالمهمة الاستخلافية واستحقاقاتها عند الأصوليين

اشترط الأصوليون في المكلَّف أن يكون عالمًا بما كُلِّف به، فلا يتأتى الإيمان، ولا يمكن إدراك الأمانة، ولا القيام بالتكليفات المترتبة على حملها إلا بالعلم؛ لذلك كانت أول مراحل تأهيل آدم لمهمة الاستخلاف في الأرض، هي تعليم الله له الأسماء كلها، ومن ثم عرضها على الملائكة الذين عجزوا عن إدراكها إلى أن أخبرهم آدم بحقيقتها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن من شروط المكلَّف (المستخلَف) القدرة على القيام بما كُلِّف به مع حرية الاختيار والإرادة المطلقة للفعل، المعنى الذي أدركه الملائكة حين أخبرهم الله أنه سيجعل في الأرض خليفة على غير ما هم عليه من الطاعة المطلقة، والانقياد التام لأمر الله تعالى، فأتى تساؤلهم الذي "نشأ من فهم المعنى المراد من الخليفة وما يقتضيه من العلم غير المحدود والإرادة المطلقة، وكون هذا العلم المصرف للإرادة لا يحصل إلا بالتدريج، وكون عدم الإحاطة مدعاة للفساد والتنازع المفضي إلى سفك الدماء[1]".

وقد بيّن الله عزّ وجلّ لنا صورة مصغرة لخّص لنا فيها هذه المعاني المرتبطة بالاستخلاف في قصة سيدنا آدم عندما نصبه خليفة في الأرض، حيث امتثل الملائكة لأمر الله لعدم امتلاكهم حرية المخالفة، بينما اختار إبليس العصيان بإرادته فاستحق العقاب، في حين أخطأ آدم وحواء بأكلهما من الشجرة لكنهما تحمّلا مسؤوليتهما واعترفا بذنبهما وتابا

[1] محمد رشيد بن علي رضا، **تفسير القرآن الحكيم** (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، سنة 1990م)، ج1، ص217.

دون إلقاء اللوم على إبليس الذي وسوس لهما، فكانت هذه التجربة نموذجًا مؤسسًا لمعنى الاستخلاف القائم على الفعل الإرادي بين الصواب والخطأ، مع إمكان المراجعة والتوبة أو الإصرار على الانحراف؛ مما يؤكد أن جوهر استخلاف الإنسان هو قدرته على الخطأ وتحمل تبعاته، وأن الاعتراف بالخطأ والرجوع عنه هو مقتضى الفطرة وطريق النجاة.

وعليه فإن نتيجة اختيار الإنسان ضمن هامش الحرية المسؤولة الذي أتيح له يعني أنه سيكون هناك صلاح وهداية وعدل وإعمار، كما أنه بالمقابل سيكون هناك فساد وضلال وظلم وعبث وتخريب لما أودعه الله في هذا الكون للإنسان، فواقع الاستخلاف واستحقاقاته رهينة بتصرف المستَخلَف وفعله في الأرض، وهذا يختلف بحسب اختلاف الأفراد والجماعات والشعوب والدول، على اختلاف دياناتهم واعتقاداتهم ومشاربهم الفكرية، على امتداد الأزمنة والأمكنة منذ أن خلق الله آدم عليه السلام إلى قيام الساعة، ومدى التزامهم بالصلاح والإصلاح وبُعدِهم عن الفساد والإفساد، وهذا متناسب مع سياق الابتلاء الذي هو المقصد الإلهي من خلق الإنسان ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ وَكَانَ عَرۡشُهُۥ عَلَى ٱلۡمَآءِ لِيَبۡلُوَكُمۡ أَيُّكُمۡ أَحۡسَنُ عَمَلٗاۗ﴾ [هود: 7].

وبعبارة أخرى فإن مفهوم الاستخلاف في الإسلام وما يتعلق به من أفعال المستخلَفين يتمحور حول مدى التزامهم بأوامر المستخلِف وطاعتهم له؛ فبقدر الطاعة يكون التمكين، مصداقًا لقوله تعالى: "﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ كَمَا ٱسۡتَخۡلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمۡ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرۡتَضَىٰ لَهُمۡ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعۡدِ خَوۡفِهِمۡ أَمۡنٗاۚ يَعۡبُدُونَنِي لَا يُشۡرِكُونَ بِي شَيۡـٔٗاۚ وَمَن كَفَرَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [النور: 55]، وبقدر البُعد يكون الاستبدال مصداقا لقوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقَدۡ أَبۡلَغۡتُكُم مَّآ أُرۡسِلۡتُ بِهِۦٓ إِلَيۡكُمۡۚ وَيَسۡتَخۡلِفُ رَبِّي قَوۡمًا غَيۡرَكُمۡ وَلَا تَضُرُّونَهُۥ شَيۡـٔٗاۚ إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ حَفِيظٞ﴾ [هود: 57]، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن أثر فِعل المكلَّف يظهر فيما تم الاستخلاف فيه وهو الكون وما أودعه الله فيه؛ فباتباع أوامر الله

ومراعاة سننه في الكون يكون الرخاء والازدهار والعمران، وبالتالي التمكين في الأرض، وبمخالفة أوامر الله، والتنكر لسننه والموازين التي وضعها في الكون يكون الفساد والخراب، وبالتالي الاستبدال.

المحور الثاني: الاستخلاف بين عموم التكليف والتسخير، وتقييد التصرف

أولًا: الاستخلاف وعموم التكليف الإلهي للإنسان

إن الأصل الذي يقوم عليه منهج الاستخلاف في الأرض هو عموم التكليف الإلهي للإنسان، فجميع من توفرت فيهم شروط التكليف من الناس منذ أن خلق الله آدم عليه السلام إلى قيام الساعة مخاطبون بهذه المهمة الاستخلافية، غير أن حال الناس في الاستجابة لخطاب التكليف بالاستخلاف كحالهم في الاستجابة لخطاب الإيمان والتوحيد، فمنهم مؤمن متبع، ومنهم كافر منحرف. ولأن الإنسان المكلف يملك هامشًا من الحرية في الاختيار لمسار حياته وإيمانه أو كفره، والتزامه أو عصيانه، جاء تخوف الملائكة مِن قدرة هذا المخلوق على الإيمان والالتزام بمنهج الله في الأرض وبأمانة الخلافة التي تحملها، وقد كان تخوفهم في موضعه، إذ قد بيّن الله لنا في كتابه العزيز أنه: ﴿وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ﴾ [يوسف: 103].

والمتتبع لمسار التاريخ وأحوال الناس في الأرض، وما يقع فيها من ظلم وبغي وعدوان وفساد بشكل عام، وما تمر به من تغيرات في الكون والبيئة، وما يتعلق منها بتغير المناخ بشكل خاص؛ يجد مسيرة حافلة بالكثير من الفشل والاخفاقات، وهذا ما نص عليه القرآن الكريم في غير موضع، حيث إن البشر في الجملة ﴿يَعۡرِفُونَ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكۡثَرُهُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [النحل: 83]، ﴿وَأَكۡثَرُهُمۡ لِلۡحَقِّ كَٰرِهُونَ﴾ [المؤمنون: 70]، ﴿وَلَقَدۡ مَكَّنَّٰكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَۗ قَلِيلا مَّا تَشۡكُرُونَ﴾ [الأعراف:10]، وبعد كل هذا التنكر لنعم الله وجحدها كانت النتيجة بأن: ﴿ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعۡضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾ [الروم: 41].

وهنا يظهر أن الخلل ليس في منهج ونظام الاستخلاف ذاته، وإنما الخلل في سلوك المكلَّف، فهل يبقى مع هذا الانحراف وعدم الإيمان لطلب التكليف بالاستخلاف أثر؟ وهل الكافر الجاحد لنعم الله في هذا الكون مخاطَب بالإصلاح وعدم الفساد في الأرض؟

سبق وأن بيّنا أن التكليف بالاستخلاف في الأرض وإقامة العدل والإصلاح فيها يَعُمُّ جميع البشر مؤمنهم وكافرهم، بَرُّهم وفاجرهم، ففي حالة الإيمان لن تكون هناك مشكلة في إدراك الحق من الباطل، والخير من الشر، وما يكون فيه الصلاح وما يكون فيه الفساد؛ لأن خالق الكون وصانع الحياة بيّن كل ذلك مفصلًا في وَحْيِهِ وعلى لسان أنبيائه، ولكن الإشكال يكمن في حال الكفر وعدم الإيمان بدعوة الأنبياء، فهل يبقى هذا الكافر الجاحد مخاطَب بالصلاح والإصلاح؟

يمكننا إدراج هذه المسألة ونقاشها تحت مسألة التحسين والتقبيح، وهل هما عقليان؛ أي يمكن إدراكهما بالعقل، أو أنهما شرعيان؛ بحيث لا يمكن إدراكهما إلّا من خلال الوحي؟ وليس الغرض في هذا الموضع التفصيل في المسألة ولا عرض أقوال العلماء وأدلتهم فيها، فالمسألة مشهورة والخلاف فيها معلوم بين الباحثين، غير أن ما نستطيع أن نَخْلُص إليه من مجموع أقوالهم ما قاله الإمام القرافي حيث بيّن أنّ: "حُسن الشيء وقبحه يراد بهما ما يلائم الطبع أو ينافره، كإنقاذ الغرقى واتهام الأبرياء، وكونهما صفة كمال أو نقص نحو العلم حسن والجهل قبيح، أو كونه موجباً للمدح أو الذم الشرعيين، والأولان عقليان إجماعاً والثالث شرعي عندنا لا يعلم ولا يثبت إلا بالشرع، فالقبيح ما نهى الله تعالى عنه والحسن ما لم ينه عنه. وعند المعتزلة هو عقلي لا يفتقر إلى ورود الشرائع، بل العقل يستقل بثبوته قبل الرسل، وإنما الشرائع مؤكدة لحكم العقل فيما علمه ... وعندنا الشرائع الواردة منشئة للجميع، فعلى رأينا لا يثبت حكم قبل الشرع خلافاً للمعتزلة[1]".

[1] أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس، **شرح تنقيح الفصول**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد (مصر: شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط1، سنة 1973م)، ص88.

وبما أننا نتحدث عن الاستخلاف في الأرض وإقامة العدل والصلاح فيها، وما يتعلق بتصرفات الإنسان وما ينتج عنها من مشاكل عالمية كمشكلة التغير المناخي؛ فإننا يمكن أن ندرجها ضمن النوعين الأولين اتفاقًا الذين فصلهما الإمام القرافي في قوله السابق المتعلقين بملائمة الطبع أو منافرته، وما يعتبر صفة كمال أو نقص، أو ضمن النوع الثالث المختلف فيه المتعلق بالمدح والثواب أو الذم والعقاب الأخروي. وعليه فإن إطار دراسة مشكلة التغير المناخي سواء درسناها ضمن المعيارين الأولين اللذين يمكن أن يشكلا إطارًا إنسانيًا مشتركًا لتوصيف هذه المشكلة وإيجاد حلول لها، أو ضمن إطار الشرع الذي يثبت به الثواب والعقاب الأخروي عند فريق من العلماء؛ فإن المكلف لا ينفك بحال عن التكليف بفعل الحَسَن واجتناب القبيح، وهذا ما يؤكد أصل عموم التكليف، فلا تنعدم المسؤولية في حال الإيمان بالشرع، ولا في حال الكفر أو عدم بلوغ الدعوة، بل تبقى قائمة على أساس الفطرة والعقل، اللذين يعتبران أساس التكليف ومناطه.

ومن خلال ذلك يظهر التكامل بين مفهوم الاستخلاف ومبدأ عموم التكليف عند الأصوليين؛ إذ يُمكَّن الإنسان من الاختيار بين الهداية والضلال في إطار الامتحان والابتلاء، ويبقى مسؤولًا عن أفعاله في جميع الأحوال، إما على مقتضى الوحي تفصيلًا، أو على مقتضى الفطرة والعقل إجمالًا. فالشرع يُرشِد ويقوّم، والعقل يدرك ويميّز، والفطرة السليمة تميل إلى الحق، وباجتماع هذه العناصر تتحقق شمولية التكليف، التي تجعل الإنسان محاسبًا في كل أحواله، ولا يُعذر إلا بزوال أهلية تكليفه.

وعليه، فإن التكليف بالاستخلاف القائم على أساس الوحي من خلال ما بيَّنه الله في شرعه على لسان أنبيائه يبقى حجة للمكلَّف الذي آمن به، أو حُجَّة على مَن تنكب عنه وأدار له ظهره، إذ إن إقامة الحجة من الله على عباده تقع على رأس مقاصد بعثة الرسل، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿رُّسُلا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيما﴾ [النساء: 165].

وكما أن الوحي أصلٌ، كذلك فإن الفطرة تمثل أصلًا ثابتًا في النفس الإنسانية، تميل

إلى الإيمان والفضيلة وتدرك القيم الأساسية، لكنها قابلة للانحراف بفعل اختيار المكلف أو تأثير البيئة التي يعيش فيها مصداقًا لقول النبي ﷺ: "ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه[1]"، ولذلك جاءت الشرائع لتزكيتها وتقويمها لا لإلغائها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه لا تعارض بينهما، فما جاء في الشرع فإنه جارٍ على مقتضى العقل السليم والفطرة السوية، فالدين والعقل والفطرة السوية يسند بعضها بعضًا ويُكَمِّلُه "والله سبحانه وتعالى خلق عباده على الفطرة التي فطرهم عليها، وبعث إليهم رسله، وأنزل عليهم كتبه، فصلاح العباد وقوامهم بالفطرة المكمَّلَة بالشِّرْعَة المَنَزَّلَة[2]".

وعليه فالإنسان مفطور على قابلية الخير والشر معًا، ويألف ما يختاره منهما حتى يصير طبعًا له، مما يرسخ مسؤوليته عن أفعاله كما وضح ذلك الراغب الأصفهاني بقوله: "الإنسان مفطور في أصل الخلقة على أن يصلح أفعاله وأخلاقه، وعلى أن يفسدها، وميسَّر له أن يسلك طريق الخير والشر، وإن كان منهم مَن هو بالجملة إلى أحدهما أَمْيَل. وعلى تمكنه مِن السبيلين دلَّ الله بقوله: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾، وقوله تعالى: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ أي عرَّفناه الطريقين، وكما أنه مفطور على اكتساب الأمرين في ابتدائه مفطور على أنه إذا تعاطى أحدهما إن خيراً وإن شرًّا أَلِفَهُ، فإذا أَلِفَه تَعَوَّدَه، وإذا تعوده تَطَبَّعَ به، وإذا تطبع به صار له طبعاً ومَلَكَةً فيصير فيه بحيث لو أراد أن يتركه لم يمكنه[3]". وبذلك يتكامل دور الفطرة مع الوحي في توجيه الإنسان، ليكون التكليف قائمًا على أساس يجمع بين الهداية الداخلية التي هي الفطرة والعقل، والهداية الخارجية التي هي الشرع.

---

[1] مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، ج4، ص2047، حديث رقم: 2658.

[2] تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني، **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**، تحقيق: مجموعة من المحققين (مكة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط1، سنة 1426هـ)، ج2، ص471.

[3] أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، **تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين** (بيروت: دار مكتبة الحياة، ط1، سنة 1983م)، ص97.

ثانيًا: الاستخلاف بين عموم التسخير وتقييد التصرف

عند التأمل في آيات التسخير في القرآن الكريم نجد أنها أتت بألفاظ تدل على العموم الذي يفيد معنى الاستغراق والشمول من ناحيتين؛ الأولى أنها تشمل جميع البشر من لدن آدم عليه السلام إلى قيام الساعة، والآخر أنها تشمل كل ما خلقه الله عزّ وجل في هذا الكون وجعله مسخرًا للإنسان مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعا مِّنۡهُۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰت لِّقَوۡم يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: 13]، فالسماوات وما تحتويه مِن شمس وقمر ونجوم وكواكب وما ينتج عنها وما يتعلق بها من تعاقبٍ لليل والنهار، والأرض وما أودعه لله فيها من جبال وبحار وأنهار، وغيرها مما نعلم وما لا نعلم من مخلوقاتٍ كلها مسخَّرة في خدمة الإنسان لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآء فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقا لَّكُمۡۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلۡفُلۡكَ لِتَجۡرِيَ فِي ٱلۡبَحۡرِ بِأَمۡرِهِۦۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلۡأَنۡهَٰرَ، وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ دَآئِبَيۡنِۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ﴾ [إبراهيم: 32، 33].

والله –عزَّ وجلّ– لم يُسَخِّر هذه المخلوقات وحسب، بل خلقها في نظام محكم دقيق، فهذا الكون لم يُخلَق عبثًا، ولم يُترك سدى، بل يسير وفق سُنن وحسابات تحفظ التوازن في عناصره، وتجعل الأرض صالحة للحياة، فقد بيّن الله عزَّ وجل لنا أنّ: ﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَان﴾ [الرحمن: 5]؛ "أي يجريان متعاقبين بحساب مقنن لا يختلف ولا يضطرب ﴿لا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَها أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلا اللَّيْلُ سابِقُ النَّهارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: 40]، وقال تعالى: ﴿فالِقُ الْإِصْباحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْباناً ذلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [الأنعام: 96][1]. وعلى هذا الإحسان في الخَلْقِ خَلَقَ الله كل شيء في هذا الكون، فلا عيب فيه ولا نقص ولا خلل فهو ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰت طِبَاقاۖ مَّا

[1] عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، **تفسير القرآن العظيم** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، سنة 1429هـ/ 1998م)، ج7، ص452.

تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: 3].

والمطلوب من المكلف أن يسعى في هذه الأرض وينظر ويتأمل ويتفكر في مخلوقات الله، ويستفيد منها ويستخدمها ضمن قوانين الصلاح والإصلاح في إعمار الأرض لا الإفساد فيها التزامًا بالأمر الإلهي: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورا وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتاً فَٱذْكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف:74]، فكل شيء مخلوق وفق ميزان، والمطلوب عدم الطغيان فيه لقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ، أَلَّا تَطْغَوْاْ فِي ٱلْمِيزَانِ﴾ [الرحمن: 7-8]، والميزان يعني العدل، وهو مطلوب في كل ما يقوم به الناس من أعمال سواء في تعاملاتهم المختلفة فيما بينهم، أو في تعاملهم كذلك مع ما يحيط بهم من مخلوقات مسخرة لخدمتهم، والمعنى كما قال ابن عاشور: "اجعلوا العدل ملازمًا لما تقومونه مِن أموركم[1]".

وفي إطار الحديث عن الاستخلاف في الأرض، فالواجب الاستفادة من خيرات الأرض وما سخره الله للإنسان في الكون وفق قانون العدل العام وعدم الطغيان والإفراط، حيث إن الإفراط في استغلال الموارد، وتوجيه العلم –مع وجود إرادة مطلقة لدى المستخلَف وحريةٍ في الاختيار– دون ضبطه بتحقيق المصالح العامة مدعاة إلى الفساد المنهي عنه، و"أن العلم إذا لم يكن محيطًا بوجوه المصالح والمنافع فقد يُوَجِّه الإرادة إلى خلاف المصلحة والحكمة وذلك هو الفساد[2]".

إنّ الترقي في درجات العلم واكتشاف قوانين الكون ونواميسه وسننه وآياته وتسخيرها في خدمة الإنسان ومصالحه ليس مطلقًا، بل مقيدٌ بحدود ما فيه الصلاح والإصلاح، فالعلم من منظور الاستخلاف وسيلة تهدف إلى معرفة الحق وتحقيق العمل

[1] ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج27، ص240.

[2] محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، ج1، ص213.

به وإقامة العدل وقوانين الله في الأرض؛ فإذا انفصل عن مقصده، واتُّخذ مجردًا عن الهداية ومراعاة قوانين الصلاح والإصلاح، آل في الغالب إلى الانحراف والفساد ودمار البشرية بدلًا من تعميرها كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْۚ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلْأٓخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 102].

إن العلم إذا انسلخ عن قِيَم العدل، وحاد عن قوانين الصلاح والإصلاح تحوَّل مِن وسيلة للإعمار إلى أداة للهيمنة والاستنزاف، فالنظر إلى العلم والتقنية بعين المنفعة المجردة عن القيم، والهيمنة الاقتصادية البعيدة عن الضوابط الأخلاقية "دفع بدوره إلى جموح الإنسان الهائل لاستغلال الطبيعة واستنزافها مما أنتج تحللًا نسبيًا من القيم والأخلاق التي تستلزمها علاقة الإنسان بالبيئة؛ فبرزت العديد من المشكلات البيئيّة ذات الأثر الواضح والممتد عبر السنين الطويلة التي أصبحت تشكل خطرًا على حياة الإنسان وعلى البيئة الطبيعية[1]".

وعليه فإن أساس مشكلة التغيير المناخي لا يكمن في أصل التسخير الذي أقامه الله لخدمة الإنسان وتحقيق مصالحه، وليس كذلك في العلم والتقنية الحديثة في حد ذاتها، وإنما في طبيعة الوعي الإنساني بهذا التسخير وحدود ممارسته، وفي طبيعة توجيه الإنسان للعلم والتقنية الحديثة، فمتى انفصل الوعي والعلم عن الغاية الاستخلافية، وتحولت الموارد والخيرات التي أودعها الله في الكون إلى مجال للسيطرة والاستهلاك غير المحدود وغير المضبوط؛ اختل التوازن الذي أقام الله الكون عليه، وظهرت صور الفساد الذي يُعد التغير المناخي أحد أبرز تجلياته.

---

[1] غنيمة هارون، "التكنولوجيا والبيئة (الصراع بين الطبيعي والصناعي)"، **مجلة رؤى مستقبلية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، الجزائر، المجلد (2)، العدد (1)، سنة 2025م، ص9.

المحور الثالث: التغير المناخي مفهومه وأسبابه وآثاره، وأسس علاجه في النموذج الاستخلافي

أولًا: التغير المناخي: مفهومه وأسبابه وآثاره

قبل التعرض لظاهرة التغير المناخي ودراستها في إطار المهمة الاستخلافية للإنسان في الأرض فإنه يجدر بنا ابتداءً أن نبين المقصود بهذه الظاهرة، ونسلط الضوء على أبرز أسبابها، وآثارها وخطرها على الإنسان، ثم نبين كيفية تعامل الإنسان معها ومدى تحمله للمسؤولية تجاهها، حتى نستطيع بعد بناء هذا التصور عن المشكلة أن نربطها بالسياق العام لاستخلاف الإنسان في الأرض في المنظور الإسلامي.

ورد في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تعريف التغير المناخي بأنه: "تغير في المناخ يُعزَى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ على مدى فترات زمنية متماثلة[1]". وقد عرفه فريق العمل الحكومي الدولي لتغير المناخ (GIEC) بأنه: "كل أشكال التغيرات التي يمكن التعبير عنها بوصف إحصائي، والتي ممكن أن تستمر لعقود متوالية، الناتجة عن النشاط الإنساني، أو الناتجة عن التفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخي[2]".

أما فيما يتعلق بأسباب هذه المشكلة فقد بين العلماء أن لها أسبابًا طبيعية، وأخرى بشرية، "لكن وبلا شك فإن الإنسان هو المسبب الرئيس لنشوء هذه الظاهرة، بسبب نشاطاته المختلفة المضرة بالبيئة، والتي تؤدي إلى زيادة نسبة الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، وبالتالي إلى زيادة درجة حرارة الأرض، كإحراقه للوقود، وعمليات التبريد، وعمليات

---

[1] **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ**، (الأمم المتحدة، سنة 1992م)، ص3.

[2] محمد جبران ولحسن التايقي، **التأقلم مع التغير المناخي من المقاربة إلى الممارسة مشروع سيرش بالمغرب** (إسبانيا: مركز البحر المتوسط للتعاون للاتحاد الدولي لصون الطبيعة، د.ط، سنة 2014م)، ص5.

الإنتاج، وعمليات قطع الأشجار، والعمليات الكيميائية، والصناعية، وغيرها، كما يمكن أن تنسب ظاهرة التغير المناخي إلى أسباب وعوامل طبيعية خارجة عن سيطرة الإنسان كالعمليات الحيوية، ومخلفات الماشية، وانفجارات البراكين، والمواد القابعة في قيعان البحار، وغيرها[1]".

وتجمع التقارير العلمية الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، على أن التغير المناخي المعاصر يرجع أساسًا إلى الأنشطة البشرية منذ الثورة الصناعية، ولا سيما الزيادة الكبيرة في انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري (الفحم، والنفط، والغاز)، وإزالة الغابات، والتغيرات في استخدامات الأراضي، والأنشطة الصناعية، وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وما يرتبط بها من توسع عمراني وزراعي واستخراج مفرط للموارد الطبيعية. وقد أكد التقرير التجميعي السادس للهيئة (AR6) أن الأنشطة البشرية قد تسببت بصورة قاطعة في الاحترار العالمي، وأن معظم الزيادة في متوسط حرارة الأرض منذ منتصف القرن العشرين تعود إلى الانبعاثات البشرية لغازات الدفيئة، وعلى رأسها ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز. كما يقرر التقرير أن استمرار هذه الأنماط من الإنتاج والاستهلاك سيؤدي إلى تفاقم الاحترار العالمي وما يصاحبه من اضطرابات في الأنظمة المناخية وازدياد الظواهر الجوية المتطرفة، ما لم تُتخذ إجراءات جذرية وسريعة لخفض الانبعاثات وتحقيق تحول واسع في أنماط التنمية[2].

وبخصوص آثار التغير المناخي ومخاطره على الأرض بصورة عامة فإنه "إن لم يتسارع العالم أجمع على نحو جدي ليتخذ إجراءات حاسمة وفعالة لتنظيم الانبعاثات الغازية المسببة

---

[1] ندى عاشور عبد الظاهر، "التغيرات المناخية وآثارها على مصر"، **مجلة أسيوط للدراسات البيئية**، مصر، العدد (41)، سنة 2015م، ص3.

[2] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ(IPCC) ، **بيان صحفي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ**، (جينيف: بيان صحفي، سنة 2021، 2023م).

لتغير المناخ، فسوف تتعرض الأرض خلال عقود الزمن القادمة إلى حدوث كوارث خطيرة كالجفاف، والفيضانات الناجمة عن ظاهرة المد البحري (تسونامي)، وذوبان الكتل الجليدية في قطبي الكرة الأرضية، وما يصاحبه من ارتفاع ملحوظ في منسوب مستوى سطح البحر، ويؤدي إلى غرق عدد من الجزر والمناطق الساحلية، وما يتبع ذلك من أوبئة ومجاعات، والبيئات الزراعية وتصحرها، وانقراض أنواع الأحياء الحيوانية والنباتية، وغير ذلك من كوارث يسببها مناخ الأرض المتغير[1]".

ولعل مما يفاقم هذه المشكلة ويزيد من خطورتها انتشار التصورات الخاطئة حول هذه الظاهرة، إذ يظن الكثير من الناس أنها ظاهرة بعيدة المدى، أو أنها لا تؤثر بشكل مباشر على كل إنسان في نواحيه الاقتصادية، أو أمنه الغذائي، أو صحته العامة. ومِن أفضل مَن بيّن آثار التغير المناخي على النواحي الشخصية المتعلقة بكل إنسان، جون إنغلاندر في كتابه "المد العالي على الشارع الرئيس، وقد قامت بترجمته إلى العربية الدكتورة ليلى الموسوي[2].

إنّ التغير المناخي الناتج عن النشاط الإنساني السلبي ليس منفصلًا عن باقي نشاطاته وخاصة السياسية والعسكرية والاجتماعية منها، حيث وضَّح بارينتي في كتابه "مدار الفوضى، تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف" أن التغير المناخي يسهم في إنتاج اضطرابات سياسية واجتماعية متصاعدة، تتجلى في الحروب الأهلية، وتدفقات اللاجئين، والانهيارات المجتمعية الناتجة عن الجوع والفقر. ويشير إلى أن بعض القوى الكبرى المتحكمة في العالم تتجه إلى تبني مقاربات أمنية وعسكرية عالمية تهدف إلى احتواء هذه التداعيات ومنع انتقالها إلى دولها، عبر تشديد الحدود وقمع موجات اللجوء. غير أنه يؤكد أن الحلول الأمنية

---

[1] حسن عماد المطر، وعلي جبار كريدي القاضي، "ظاهرة التغير المناخي، ماهيتها، وأسباب نشوئها، والآثار المترتبة عليها"، **مجلة دراسات البصرة**، البصرة، العدد (50)، سنة 2023م، ص105.

[2] جون إنغلاندر، **المد العالي على الشارع الرئيس**، ترجمة ليلى الموسوي (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ط1، سنة 2017م).

وحدها لن تكون قادرة على مواجهة أزمات بهذا الحجم، محذرًا من أن استمرار التعامل مع الأزمة بمنطق العزل والقوة قد يقود في النهاية إلى انهيار الحضارة الإنسانية نفسها[1].

ولتسليط الضوء بشكل أكبر على النشاط الإنساني السلبي الذي تسعى فيه الدول العظمى إلى الهيمنة الاقتصادية وتحقيق مصالحها دون مراعاة لما قد ينشأ عنها من اضطرابات في الأرض بيَّن لنا أندريو ديسلر وإدوارد بارسون في كتابهما "تغير المناخ العالمي بين العلم والسياسة" أن أزمة التغير المناخي لم تَعُد قضية علمية أو بيئية فحسب، بل أصبحت ساحةً للصراع السياسي بين الدول العظمى، تتداخل فيها المصالح الاقتصادية، وموازين القوى، ومسؤوليات الدول التاريخية تجاه الانبعاثات الكربونية. كما أنّ الخلافات السياسية بيْن الدول لا تدور غالبًا حول حقيقة التغير المناخي من الناحية العلمية، بل حول كيفية توزيع الأعباء والتكاليف الناتجة عن مواجهته، ومن يتحمل المسؤولية الأكبر في خفض الانبعاثات وتمويل التحول البيئي العالمي. كما يوضح الكاتبان أن الدول الصناعية الكبرى، التي أسهمت تاريخيًا بالنصيب الأكبر من الانبعاثات، تواجه ضغوطًا أخلاقية وسياسية لتحمل مسؤولية أكبر، في حين ترى كثير من دول العالم الثالث أن فرض قيود بيئية صارمة قد يعرقل نموها الاقتصادي ويزيد من تبعيتها الاقتصادية، ومن هنا نشأ التوتر بين مبدأ "العدالة المناخية" الذي تطالب به الدول النامية، وبين المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للدول المتقدمة. وعليه فقد أصبح التغير المناخي عاملًا مؤثرًا في إعادة تشكيل العلاقات الدولية؛ إذ يدفع الدول إلى التنافس على الموارد الطبيعية، والطاقة، والمياه، والأراضي الصالحة للزراعة، خاصة مع ازدياد آثار الجفاف وارتفاع درجات الحرارة والهجرات المناخية[2].

---

[1] انظر: كريستيان بارينتي، **مدار الفوضى، تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف**، ترجمة: سعد الدين خرفان (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، د.ط، سنة 2014م).

[2] أندريو ديسلر وإدوارد بارسون، **التغير المناخي بين العلم والسياسة**، ترجمة: عبد المقصود عبد الكريم (المملكة المتحدة، مؤسسة هنداوي، ط2، سنة 2024م).

ثانيًا: التغير المناخي بين مقتضى الاستخلاف واختلال التصرف الإنساني

يظهر مما سبق أنّ الإنسان وما نتج عن ممارساته المختَلَّة هو العنصر الرئيس في مشكلة التغير المناخي والتي تُعَبِّر عن أحد الصور السلبية التي تتجلى فيها العلاقة بين الإنسان والكون الذي استخلفه الله فيه، إذ إنّ تصرفات الإنسان عبر التاريخ تكشف عن فجوة متنامية بين مقتضى الاستخلاف وبين واقع التصرف الإنساني في موارد الأرض، حيث غلبت نزعة الاستهلاك المفرط والاستغلال غير المنضبط، مما أفضى إلى اختلالات بيئية عميقة، يُعدّ التغير المناخي أبرز مظاهرها[1]، وهذا مناقض لما تقتضيه أمانة الاستخلاف من الالتزام بالضوابط التي حددها الشرع وأقرَّها العقل واقتضتها الفطرة السليمة مِن العمل على الإصلاح والإعمار، والبُعد عن الفساد والدمار.

إن عدم إدراك الإنسان حدود تصرفه في هذا الكون وموارده دفعه إلى تصرفات غير مسؤولة فيها تجاوز للحد المسموح به، فالإنسان ليس مالكًا حقيقيًا لهذا الكون، وهو لا يتعدى أن يكون وصيًا عليه وفق شروط المالك المحددة بعقد الاستخلاف، فَيَدُهُ عليه يَدُ أمانة؛ "وبناء على ذلك فليس لأحد أن يدعي أنه يملك منه شيئًا ملكًا حقيقيًا فيكون له حق التصرف المطلق ولو بالإفساد والإتلاف، بل هي بمقتضى ملكية الله لها الملكية الحقيقية تشبه أن تكون ملكًا استخلافيًا للناس جميعًا عبر الأجيال المتتابعة، وهو ما يدعو أن يعاملها الجميع بالصيانة المستمرة، وأن يحيطها بالرعاية أن ينالها الإفساد[2]".

إنّ تجاوز الحد وخروج الشيء عن الاعتدال والاستقامة يطلق على معنى الفساد في اللغة، وهو متناسب مع سلوك الإنسان فيما يخص مشكلة التغير المناخي، حيث إن خروج تصرفات الإنسان عن مقتضى الإصلاح والعدل والميزان الذي أقام الله عليه الكون أدى

---

[1] انظر: الآثار الناجمة عن أنماط الاستهلاك: حالة الأغذية والزراعة (تحويل النظم الزراعية والغذائية المستند إلى القيمة، (روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، سنة 2024م) ص69.

[2] عبد المجيد عمر النجار، **فقه التحضر الإسلامي** (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط2، سنة 2006م)، ص155.

إلى نشوء هذ المشكلة، المعنى الذي يتوافق مع مفهوم القرآن الكريم للفساد، وما يتبعه من تحمل النتيجة والتبعات حيث قال الله عز وجل: ﴿ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعۡضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ ٤١﴾ [الروم: 41]، حيث إنّ الأرض في أصلها صالحة غير أن تصرف الإنسان هو الذي أفسدها مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا﴾ [الأعراف: 56]، فالتغير المناخي من المنظور الاستخلافي، لا يُختزل في كونه مشكلة ناتجة عن أسباب طبيعية بحتة، بل يمثل أزمة حقيقية ناتجة عن انحراف الإنسان عن مقتضيات الاستخلاف في الأرض، وتحويله لخيرات الأرض ومواردها من مجال للتسخير المسؤول إلى موضوع للاستنزاف والسيطرة.

وإذا أردنا الموازنة بين السلوك الفعلي للإنسان فيما أودعه الله في هذا الكون من موارد وخيرات وبين ما هو مطلوب منه بالفعل في النموذج الاستخلافي نجد أن تصرفات الإنسان بالجملة قائمة في الأساس على مركزية الإنسان الذي يسعى بدوره إلى إخضاع الطبيعة والسيطرة على موارد الأرض واستنزافها نتيجة لجشعه وتحقيقًا لمطامعه ومصالحه فقط، بينما يركز النموذج الاستخلافي على تقييد تصرفات الإنسان على اعتبار أنه مستأمن على الأرض لا مالكًا حقيقيًا لها، وبالمقابل يربط سلطة الإنسان وسيطرته بحدود المسؤولية التي تجعل الإنسان أحد عناصر الكون لا العنصر الوحيد فيه، فلا مركزية للإنسان في النموذج الاستخلافي. وبين هذا الأصل والممارسة الفعلية للإنسان تحول الاستخلاف إلى تملك، وتحولت الأمانة إلى هيمنة، والتسخير إلى استنزاف، والإعمار إلى استهلاك مفسد للتوازن الذي أقامه الله في الأرض.

ثالثًا: الأسس العلاجية لمشكلة التغير المناخي وفق النموذج الاستخلافي

حتى نستطيع وضع علاج حقيقي وواقعي لمشكلة التغير المناخي، لا بُدَّ أولًا أن يكون عندنا تصور واضح عن المشكلة؛ وقد تبين لنا فيما سبق أنّ مشكلة التغير المناخي ليست مجرد خلل طبيعي عابر في المناخ، بل إنها تشير إلى خلل مركب يبدأ في تصور الإنسان

المستَخلَف لنفسه حين جهل موقعه ووظيفته في هذه الأرض، وتجاوز حدود تصرفاته، ثم تحوّل هذا التصور إلى أنماط سلوكية سلبية تُغذِّيها مصالح اقتصادية، ثم إلى هياكل سياسية ومؤسسية تمثل دولًا كبرى تحمي هذا الخلل وتعيد إنتاجه.

وإذا كانت مشكلة تغير المناخ بهذه الطبيعة المركبة، فإن معالجتها في ضوء النموذج الاستخلافي لا يمكن أن تقتصر على حلول فردية جزئية، بل لا بد أن تكون مركبة كذلك، فالنموذج الاستخلافي لا يقدم مبادئ نظرية مجردة منفصلة عن الواقع وعن دوائر التأثير الحقيقية، بل ميزته الحقيقة تكمن في قدرته على إعادة ترتيب العلاقة بين المعرفة والسلوك والمؤسسة؛ فهو يبدأ بتصحيح تصور الإنسان لوظيفته في الأرض وبناء الوعي حولها، ثم يترجم هذا التصور إلى التزامات فردية وجماعية، ثم إلى ضوابط مؤسسية وتشريعية، ثم إلى مساءلة للسلطة والمصلحة حين تتحولان إلى أدوات للفساد. وعليه فإن الأسس العلاجية لمشكلة التغير المناخي في ضوء النموذج الاستخلافي يمكن ردّها إلى أربعة أسس جامعة، بيانها على النحو الآتي:

أولًا: أساس بناء الوعي المرتكز على العلم والإيمان، ويقصد به بناء الوعي بحقيقة الإنسان ووظيفته في الأرض، وأنه مستخلَف مؤتمن لا مالك مطلق التصرف، وأن علاقته بالبيئة محكومة بالأمانة والعدل وعدم الإفساد، وأنّه مسؤول أمام المستخلِف سبحانه عن آثار عمله في الأرض[1]. وعليه فالواجب ابتداءً نشر الوعي حول وظيفة الإنسان في الأرض، وحقيقة علاقته بالكون الذي يحيط به، لأن الإنسان إذا فقد هذا التوجيه سيتجه إلى داعية هواه، وما فيه مصلحته وإن كان في ذلك إضرارًا بمن حوله من مكونات الكون. ومن هنا فإن الإيمان الناشئ عن العلم المستند إلى الوحي أو إلى العقل والفطرة، والوعي بحقائق الكون يصبح أساسًا لإعادة تشكيل علاقة الإنسان بالأرض، وإدراك أن التسخير لا يعني

[1] انظر: أحمد بن حمد الخليلي، **القيم الإسلامية ودورها في تقديم الحلول للمشكلات البيئية العالمية** (مسقط: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ط1، سنة 2014م).

الإباحة المطلقة، بل الانتفاع المنضبط بمقاصد الإصلاح والعدل وحفظ التوازن في الأرض.

وعليه فإنه يجب الانتقال في التعامل مع الكون وما سخره الله فيه للإنسان من منطق الاستغلال بدافع الجشع والطمع والمصالح الشخصية إلى منطق الرعاية، ومن فكرة الكون المخصص لخدمة الإنسان إلى فكرة الأرض المسخّرة بحدود وضوابط الإصلاح والعدل وعدم الإفساد. وهذا مهم جدًا في موضوع المناخ؛ لأن مشكلة تغير المناخ تعكس اختلال علاقة الإنسان بما يحيطه في هذا الكون، لا مجرد خطأ جزئي في إدارة ما فيها من موارد، وعليه فإنّ "التربية البيئية المرتبطة بالاستخلاف تغيّر مفهوم التعامل مع البيئة من مجرد منفعة دنيوية إلى مسؤولية شرعية وأخلاقية مرتبطة بحفظ التوازن ومنع الإفساد[1].

ولعل من أهم ما يجب الوعي به موضوع العلم والتقنية الحديثة وآخر ما تم التوصل إليه من تكنولوجيا في كافة المجالات وتوظيفها في علاج التغير المناخي، فعلى الرغم من أهميتها الكبرى إلا أنها لا تكفي لعلاج هذه المشكلة إذ بقيت خاضعة للمنطق نفسه الذي أنتج المشكلة؛ وهو منطق السيطرة، والربح، وتعظيم الإنتاج، وتسريع الاستهلاك، فالتكنولوجيا الحديثة قد تخفف الانبعاثات التي تسبب التغير المناخي، لكنها قد تزيد من مطامع الإنسان الاستهلاكية وتغذيها إذا لم يتم ضبطها بقيم تشريعية وأخلاقية وإحاطتها بوعي عام، فالعلم إذا لم يكن محيطًا بوجوه المنافع كان مدعاة للفساد والتنازع المفضي إلى سفك الدماء كما قال محمد رشيد رضا في تفسيره[2]. ومن هنا فإننا في النموذج الاستخلافي لا نرفض العلم، بل نعمل على إعادة توجيهه ليكون أداة إعمار لا استنزاف، ووسيلة حفظ للعدل والميزان الذي خلق الله عليه الكون، لا تسريعًا للإخلال به.

وفي المجمل فإن الواجب توعية الناس وإخراجهم مما تمليه عليهم أهواؤهم ومصالحهم

---

[1] فريدة زوزو، **مقصد حفظ البيئة وأثره في عملية الاستخلاف** (هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد 48، سنة 2007م)، ص99.

[2] محمد رشيد بن علي رضا، **تفسير القرآن الحكيم** (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، سنة 1990م)، ج1، ص217.

الضيقة، إلى ما فيه مصلحة جميع مكونات الكون الذي يعيش فيه الإنسان، وهذا هو الغرض الأساسي من بناء الوعي المرتكز على العلم والإيمان في النموذج الاستخلافي، ويؤيد هذا ما بينه الشاطبي في موافقاته حيث قال: "الْمَقْصِدُ الشَّرْعِيُّ مِنْ وَضْعِ الشَّرِيعَةِ إِخْرَاجَ الْمُكَلَّفِ عَنْ دَاعِيَةِ هَوَاهُ، حَتَّى يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ اخْتِيَارًا، كَمَا هُوَ عَبْدٌ لِلَّهِ اضْطِرَارًا[1]". ويؤكد ذلك هذا المقصد العظيم المتمثل في حفظ النظام العام في الكون ما قاله ابن عاشور حيث بيّن أنّ "المقصد العام من التشريع وهو حفظ نظام الأمة واستدامة صلاحه[2]".

ثانيًا: أساس العمل والمسؤولية، وتحويل الوعي إلى ممارسة، وهو الجانب التطبيقي للعلم والإيمان، ويهدف إلى تحويل الوعي إلى سلوك فردي وجماعي ومؤسسي يضبط الاستهلاك والإنتاج ويوجه العلم والتقنية نحو الإعمار لا الاستنزاف. فلا يكفي أن يعرف الإنسان أنه مستخلف، بل لا بد أن يترجم هذا العلم إلى عمل؛ لأن الإيمان في التصور الإسلامي ليس مجرد تصور ذهني، بل التزام عملي. ومن ثم فإن المعالجة الاستخلافية تقتضي ضبط أنماط الاستهلاك والإنتاج، وتقليل الهدر، وترشيد الطاقة، وحماية الموارد، وتوجيه التنمية نحو الاستدامة، لا نحو الاستنزاف، كذلك تقتضي استحضار المسؤولية تجاه الأجيال القادمة، باعتبار أن الإنسان مسؤول عن آثار تصرفاته في الحاضر والمستقبل. وهذا ما أكده قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن البيئة حيث أكد على "تحريم كافة الأفعال والتصرفات التي تحمل أية أضرار بالبيئة أو إساءة إليها مثل الأفعال والتصرفات التي تؤدي إلى اختلال التوازن البيئي، أو تستهدف الموارد أو تستخدمها استخدامًا جائرًا لا يراعي مصالح الأجيال المستقبلية، عملًا بالقواعد الشرعية الخاصة بضرورة إزالة الضرر[3]".

---

[1] أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، **الموافقات**، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان (القاهرة: دار ابن عفان، ط1، سنة 1997م)، ج2، ص289.

[2] محمد الطاهر بن عاشور، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة (قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، د.ط، سنة 2004م)، ج2، ص122.

[3] مجمع الفقه الإسلامي الدولي، **قرار رقم: 185(19/11) بشأن البيئة والحفاظ عليها من منظور إسلامي**، https://iifa-aifi.org/ar/2316.html ، تمت المراجعة بتاريخ 1.07. 2026م.

ثالثًا: أساس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو بناء الرقابة والضبط المؤسسي؛ بما أن الإنسان يملك هامشًا من الحرية في العمل فإنه سيكون هناك إصلاح وإفساد في الأرض، وهذا يتطلب وضع ضوابط توفر رقابة اجتماعية وتشريعية ومؤسسية تمنع تحول الإفساد في الأرض إلى مصلحة محمية أو ممارسة مألوفة. ومن هنا تتجلى أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمعناه الحضاري الواسع، الذي لا يقتصر على الوعظ الفردي، بل يشمل بناء القوانين والسياسات والرقابة المجتمعية والمؤسساتية التي تمنع الإضرار بالمصالح العامة وتحفظ العدل والتوازن في الأرض.

ولعل من أبرز النماذج والشواهد على الرقابة والضبط المؤسسي القائمة على أساس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نموذج الحسبة، القائم على منع الغش والاحتكار والإضرار بالناس والمرافق العامة، وهو ما يمكن توسيعه اليوم ليشمل الرقابة المناخية وضبط الأنشطة الاقتصادية والصناعية المؤدية إلى الإفساد المناخي. وهذا يتطلب تضافر الجهود في مجالات التشريع والتوجيه الديني والثقافي والسياسات العامة[1]، فلا يمكن مواجهة مشكلة كمشكلة التغير المناخي بالاعتماد على الوعي الفردي فقط، بل لا بد من وجود سياسات عامة، ومؤسسات رقابية، وتحالفات مجتمعية قادرة على الضغط والتغيير[2]. وهذا ما أكدته فتوى مجلس العلماء الإندونيسي (MUI) حول التغير المناخي، حيث تؤكد الفتوى على وجوب التخفيف والتكيف مع التغير المناخي حتى لا تقع المفسدة، وتجعل التحكم في آثار التغير المناخي واجبًا شرعيًا موجَّهًا للأفراد والمؤسسات والدولة[3].

---

[1] انظر: محمد قاسم المنسي، **مقاصد الشريعة والإعلان العالمي لحماية البيئة**، (لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ط1، سنة 2013م)، ص390.

[2] انظر: الرابطة الدولية لتقييم الأثر، تغير المناخ في عمليات تقييم الأثر، (الولايات المتحدة الأمريكية، الرابطة الدولية لتقييم الأثر، د.ط، سنة 2018م)، ص3.

[3] Majelis Ulama Indonesia. *Fatwa No. 86 of 2023 concerning Global Climate Change Control Law, J*akarta, On 26 Rabi'ul Akhir 1445 H. / 10 November 2023 AD, page 21-27.

رابعًا: أساس الدفاع والمساءلة واستخدام سلطة التشريع والعقاب: إذا عجز الوعظ والضبط والتوجيه القائم على أساس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عن ردع الفساد، فإنه في هذه الحالة لا بد من الأخذ على أيدي المفسدين، ومحاسبة المتسببين في الضرر المناخي، ووضع العقوبات والتعويضات والضوابط التي تحول دون استمرارهم في الإضرار بالأرض والإنسان، فلا بد أن يحاسب الإنسان عن آثار أفعاله، ويتحمل مسؤولية تصرفاته، فالتغير المناخي في صورته المعاصرة لا يرتبط بأخطاء فردية وحسب، بل يتعداها إلى مصالح اقتصادية وسياسية كبرى تستفيد من استمرار أنماط الإنتاج والاستهلاك المفرط، وهو ما يجعل المواجهة الوعظية وحدها غير كافية ما لم تقترن بآليات ردع وعقاب تشريعية ومؤسساتية. وقد تم تأكيد ذلك في الإعلان الإسلامي العالمي حول التغير المناخي الصادر عن الندوة الدولية الإسلامية في إسطنبول سنة 2015م، بدعم ومشاركة جهات منها منظمة التعاون الإسلامي، الإيسيسكو، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، حيث أكدوا على مسؤولية الإنسان عن مشكلة التغير المناخي، ووجوب تحمل الدول الغنية والمنتجة للنفط مسؤوليتها تجاه هذه الأزمة[1].

وبهذه الأسس الأربعة لا يكون النموذج الاستخلافي مجرد خطاب قيمي نظري عام، بل يتحول إلى منظومة علاجية متدرجة تبدأ من تصحيح التصور، ثم إصلاح السلوك، ثم بناء الرقابة والمؤسسات، ثم تفعيل المساءلة والردع.

ولا يقف أثر هذه المرتكزات العلاجية عند حدود البناء النظري، وإنما يمكن ترجمتها إلى سياسات وآليات تنفيذية قادرة على الإسهام في معالجة التغير المناخي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. فمن مقتضيات التصحيح المعرفي إعادة توجيه التعليم والإعلام والبحث العلمي نحو بناء وعي عالمي يقوم على مسؤولية الإنسان عن الأرض بوصفها أمانة مشتركة، ومن مقتضيات تحمل المسؤولية والعمل بمبدأ الاستخلاف توظيف الآليات

[1] United nation climate change, *Islamic Declaration on Global Climate Change. Istanbul, 2015,* https://unfccc.int/news/islamic-declaration-on-climate-change

المالية والمؤسسية المستلهمة من القيم الإسلامية في خدمة التنمية البيئية المستدامة؛ كالصكوك الخضراء التي دشنت إندونيسيا من خلالها أول إصدار سيادي عالمي لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة[1]، والنقل المستدام، والتكيف مع التغير المناخي[2]، وإطار الصكوك الاستثمارية المستدامة والمسؤولة (SRI Sukuk) الذي طورته ماليزيا لتمويل مشروعات الطاقة النظيفة والبنية التحتية المستدامة[3]، فضلًا عن تنمية الوقف البيئي ليكون أداة دائمة لتمويل برامج التشجير، وحماية الغابات، والمحميات الطبيعية، وإدارة المياه، وصون التنوع الحيوي، مع إمكان توجيه جزء من أموال الزكاة والصدقات —في حدود مصارفها الشرعية — إلى إغاثة المتضررين من الكوارث المناخية وتعزيز قدرة المجتمعات الهشة على التكيف مع آثارها[4]. كما يمكن للمؤسسات المالية والتنموية الإسلامية، وفي مقدمتها البنك الإسلامي للتنمية، أن تضطلع بدور أكبر في تمويل مشروعات التكيف المناخي والتحول إلى الاقتصاد منخفض الكربون، إلى جانب ما تبذله الهيئات المهنية، مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية(AAOIFI) ، من جهود في ترسيخ مبادئ التمويل المستدام، وما يقدمه صندوق التضامن الإسلامي للتنمية من دعم لمشروعات التنمية والحد من الفقر وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات البيئية.

أما المرتكزان الثالث والرابع، والمتمثلان في تقويم السلوك الإنساني ومقاومة الإفساد

1 Adzimatinur, F., Olii, R., Japal, D. F. T, *The Evolution of Green Sukuk in Indonesia.* Proceeding International Conference on Islamic Economics and Business (ICIEB), 2024, 3(1), pp. 160-173.

2 Word Bank Group**,** *Islamic Finance and Climate Agenda: From Green Sukuk Innovation to Greener Halal Value Chains,* https://www.worldbank.org/en/country/malaysia/publication/islamic-finance-and-climate-agenda (accessed 01 July, 2026).

3 Word Bank Group**,** *Helping Malaysia Develop the Green Sukuk Market: Facilitating Sustainable Financing - Case Study,* https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/586751546962364924 (accessed 01 July, 2026).

4 Word Bank Group, *Islamic Finance and Climate Agenda: From Green Sukuk Innovation to Greener Halal Value Chains*, https://www.worldbank.org/en/country/malaysia/publication/islamic-finance-and-climate-agenda, (accessed 01 July, 2026).

في الأرض، فيتطلبان تفعيل الحوكمة البيئية، وسن التشريعات الرادعة، وتعزيز الشفافية والمساءلة عن الجرائم البيئية، وإخضاع الدول والشركات والمؤسسات الكبرى للمحاسبة القانونية والأخلاقية، مع توسيع المشاركة في المبادرات وصناديق المناخ الدولية، بما يحقق تعاونًا عالميًا في حماية الأرض، ويحول مفهوم الاستخلاف من إطار قيمي مجرد إلى منظومة عملية تتكامل فيها الأخلاق مع الاقتصاد، والتشريع، والسياسات العامة، والتقنيات الحديثة، تحقيقًا لمقصد عمارة الأرض وحفظ مصالح الإنسان والأجيال القادمة.

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث يتبين أن مفهوم الاستخلاف في الإسلام لا يمثل مجرد توصيف لعلاقة الإنسان بالأرض، بل يشكل رؤية كلية حاكمة لغاية الوجود الإنساني، تقوم على ربط الحرية بالمسؤولية، والتسخير بالأمانة، والعمران بالعدل، والإصلاح. ومن خلال استقراء النصوص الشرعية وتحليلها، ظهر أن الأزمة المناخية المعاصرة لا يمكن اختزالها في بعدها التقني أو البيئي المحض، وإنما ترجع في جوهرها إلى اختلال عميق في تصور الإنسان لوظيفته في الأرض، وانفصاله عن مقتضى الاستخلاف الذي يوجب عليه التصرف في الكون ضمن حدود المالك الحقيقي له سبحانه وتعالى. وقد أدى هذا الخلل المعرفي والقيمي إلى تحوّل العلم والموارد الطبيعية من وسائل للإعمار وتحقيق المصالح إلى أدوات للهيمنة والاستنزاف والإفساد، بما أخلّ بالتوازن الذي قامت عليه الحياة فوق الأرض.

كما خلص البحث إلى أن التكليف بالاستخلاف تكليف عام لا ينفك عن الإنسان ما دام متمتعًا بأهلية العقل والإرادة، وأن مسؤولية الإنسان عن الإصلاح أو الإفساد لا تسقط في حال غياب الوحي، بل تبقى قائمة على أساس الفطرة والعقل، ثم تتأكد وتتفصل ببلوغ الشرع وقيام الحجة. ومن هنا ظهر التكامل بين مفهوم الاستخلاف ومبدأ عموم التكليف عند الأصوليين، حيث يُمكَّن الإنسان من الاختيار بين الهداية والضلال ضمن

إطار الابتلاء، مع بقائه مسؤولًا عن نتائج أفعاله وآثارها في نفسه وفي الأرض والحياة من حوله.

وانتهى البحث إلى أن معالجة مشكلة التغير المناخي في ضوء النموذج الاستخلافي لا تتحقق عبر الحلول التقنية وحدها، وإنما تحتاج إلى إعادة بناء وعي الإنسان بذاته ووظيفته وحدود تصرفه، وربط العلم بالقيم، والتنمية بالمسؤولية، والحرية بالرقابة والمحاسبة. ولذلك اقترح البحث أربعة أسس علاجية كبرى تتمثل في: بناء الوعي الاستخلافي القائم على العلم والإيمان، وتحويل هذا الوعي إلى سلوك عملي مسؤول، وإقامة منظومات مجتمعية وتشريعية للرقابة ومنع الإفساد، ثم تفعيل آليات المساءلة واستخدام سلطة التشريع والعقاب التي تمنع تمادي القوى والأطراف المستفيدة من الإفساد البيئي والمناخي.

ويوصي البحث بضرورة توسيع الدراسات التأصيلية المتعلقة بالاستخلاف والبيئة والتغير المناخي داخل الحقول الشرعية والفكرية والإنسانية، وربطها بالسياسات العامة والبرامج التعليمية والإعلامية، بما يسهم في بناء وعي عالمي جديد يعيد تعريف علاقة الإنسان بالأرض على أساس الرعاية لا الهيمنة، والإصلاح لا الاستنزاف.

شكر وتقدير

يود الباحثون أن يشكروا منحة البروفيسور محمد كمال حسن البحثية التابعة لكلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا على المساعدة المالية والتسهيلات اللازمة لإنجاز هذه الدراسة. (MKH25-012-0012).

References: المراجع:

Agreement on the United Nations Framework Convention on Climate Change (United Nations, 1992)

Al-Aṣfahānī, Abū al-Qāsim al-Ḥusayn b. Muḥammad, *al-Mufradāt fī Gharīb al-Qurʾān*, ed. Ṣafwān ʿAdnān al-Dāwūdī (Damascus: Dār al-Qalam, 1st edition, 1412 AH)

Al-Dasūqī, ʿAbd al-Nāṣir al-Dasūqī ʿAlī, "Taghayyur al-Manākh wa-Atharuhu ʿalā al-ʿIbādāt: Dirāsah Fiqhiyyah Muqāranah," *Majallat al-Dirāsāt al-Qānūniyyah*,

no. 55, vol. 1 (Asyut, 2022)

Al-Jīlālī b. ʿAwālī, *al-Tanmiyah al-Mustadāmah al-Bīʾiyyah min Manẓūr Islāmī* (Algeria: al-Markaz al-Jāmiʿī bi-Tibāzah, 2019)

Al-Khalīlī, Aḥmad b. Ḥamad, *al-Qiyam al-Islāmiyyah wa-Dawruhā fī Taqdīm al-Ḥulūl li-al-Mushkilāt al-Bīʾiyyah al-ʿĀlamiyyah* (Muscat: Wizārat al-Awqāf wa-al-Shuʾūn al-Dīniyyah, 1st edition, 2014)

Al-Māwardī, Abū al-Ḥasan ʿAlī b. Muḥammad b. Ḥabīb, *al-Aḥkām al-Sulṭāniyyah* (Cairo: Dār al-Ḥadīth, n.e., n.d.)

Al-Najjār, ʿAbd al-Majīd ʿUmar, *Fiqh al-Taḥaḍḍur al-Islāmī* (Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī, 2nd edition, 2006)

Al-Nawawī, Abū Zakariyyā Muḥyī al-Dīn Yaḥyā b. Sharaf, *al-Minhāj Sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim b. al-Ḥajjāj* (Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, 2nd edition, 1392 AH)

Al-Qurṭubī, Abū ʿAbd Allāh Muḥammad b. Aḥmad al-Anṣārī, *al-Jāmiʿ li-Aḥkām al-Qurʾān*, ed. Aḥmad al-Bardūnī and Ibrāhīm Aṭfayyish (Cairo: Dār al-Kutub al-Miṣriyyah, 2nd edition, 1384 AH/1964)

Al-Rāzī, Abū ʿAbd Allāh Muḥammad b. ʿUmar b. al-Ḥasan b. al-Ḥusayn al-Taymī, *Mafātīḥ al-Ghayb aw al-Tafsīr al-Kabīr* (Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, 3rd edition, 1420 AH)

Al-Shāṭibī, Abū Isḥāq Ibrāhīm b. Mūsā b. Muḥammad al-Lakhmī, *al-Muwāfaqāt*, ed. Mashhūr b. Ḥasan Āl Salmān (Cairo: Dār Ibn ʿAffān, 1st edition, 1997)

Al-Ṭayyibī, Sharaf al-Dīn al-Ḥusayn b. ʿAbd Allāh, *Futūḥ al-Ghayb fī al-Kashf ʿan Qināʿ al-Rayb*, ed. Nukhabah min al-Bāḥithīn (Dubai: Jāʾizat Dubai al-Dawliyyah li-al-Qurʾān al-Karīm, 1st edition, 2013)

Ibn ʿĀshūr, Muḥammad al-Ṭāhir, *al-Taḥrīr wa-al-Tanwīr* (Tunis: al-Dār al-Tūnisiyyah li-al-Nashr, 1st edition, 1984)

Ibn Idrīs, Abū al-ʿAbbās Shihāb al-Dīn Aḥmad, *Sharḥ Tanqīḥ al-Fuṣūl*, ed. Ṭāhā ʿAbd al-Raʾūf Saʿd (Egypt: Sharikat al-Ṭibāʿah al-Fanniyyah al-Muttaḥidah, 1st edition, 1973)

Ibn Kathīr, ʿImād al-Dīn Abū al-Fidāʾ Ismāʿīl b. ʿUmar, *Tafsīr al-Qurʾān al-ʿAẓīm* (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1st edition, 1429 AH/1998)

Ibn Taymiyyah, Taqī al-Dīn Abū al-ʿAbbās Aḥmad b. ʿAbd al-Ḥalīm, *Bayān Talbīs al-Jahmiyyah fī Taʾsīs Bidaʿihim al-Kalāmiyyah*, ed. Majmūʿah min al-Muḥaqqiqīn (Makkah: Majmaʿ al-Malik Fahd li-Ṭibāʿat al-Muṣḥaf al-Sharīf, 1st edition, 1426 AH)

International Association for Impact Assessment, *Climate Change in Impact Assessment Processes* (United States: International Association for Impact Assessment, 2018)

ʿĪsā, Hanāʾ Fahmī Aḥmad, "Ḥimāyat al-Sharīʿah al-Islāmiyyah li-al-Bīʾah al-Ṭabīʿiyyah: Dirāsah Fiqhiyyah Muqāranah," *Majallat Kulliyyat al-Sharīʿah wa-al-Qānūn*, no. 33, vol. 1 (Tanta, 2018)

Jabrān, Muḥammad and Laḥsan al-Tāyiqī, *al-Taʾaqlum maʿa al-Taghayyur al-Manākhī min al-Muqārabah ilā al-Mumārasah: Mashrūʿ Sīrsh bi-al-Maghrib* (Spain:

Markaz al-Baḥr al-Mutawassiṭ li-al-Taʿāwun li-Ittiḥād al-Duwalī li-Ṣawn al-Ṭabīʿah, 2014)

Parenti, Christian, *Madār al-Fawḍā: Taghayyur al-Manākh wa-al-Jughrāfiyā al-Jadīdah li-al-ʿUnf*, trans. Saʿd al-Dīn Kharfān (Kuwait: al-Majlis al-Waṭanī li-al-Thaqāfah wa-al-Funūn wa-al-Ādāb, 2014)

Riḍā, Muḥammad Rashīd b. ʿAlī, *Tafsīr al-Qurʾān al-Ḥakīm (Tafsīr al-Manār)* (Egypt: al-Hayʾah al-Miṣriyyah al-ʿĀmmah li-al-Kitāb, 1990)

Shabbār, Saʿīd, *al-Istikhlāf wa-al-ʿUmrān fī Ḍarūrat al-Waʿy bi-Qiyam wa-Sunan al-Nuhūḍ wa-al-Suqūṭ* (Morocco: Markaz Dirāsāt al-Maʿrifah wa-al-Ḥaḍārah, 2019)

Zahrah, Muḥammad b. Aḥmad b. Muṣṭafā, *Zahrat al-Tafāsīr* (Cairo: Dār al-Fikr al-ʿArabī, n.e., n.d.)

Zūzū, Farīdah, "Maqṣid Ḥifẓ al-Bīʾah wa-Atharuhu fī ʿAmaliyyat al-Istikhlāf," *Islamiyyat al-Maʿrifah*, no. 48 (Herndon, 2007)

Guidelines to Contributors

At-Tajdid is a refereed journal published twice a year (June and December) by the International Islamic University Malaysia (IIUM). Articles are published based on recommendation by at least two specialized peer reviewers. Submissions must strictly abide by the following rules and terms:

- Be the author's original work. Simultaneous submissions to other journals as well as previous publication thereof in any format (as journal articles or book chapters) are not accepted. (Should this happen, the author is duty bound to refund the honorarium paid to the reviewers.)
- Be between 5000 and 7000 words including the footnotes (articles); book reviews between 1500 and 4000 words; conference reports between 1000 and 2500 words.
- Include a 200-250 abstract both in Arabic and English.
- Cite all biographical information in footnotes when the source is mentioned for the first time (e.g., full name[s] of the author[s], complete title of the source, place of publication, publisher, date of publication, and the specific page[s] being cited). For subsequent citations of the source, list the author's last name, abbreviate the title, and give the relevant page number (s).
- Provide a separate full bibliographical list of all sources cited at the end of the article.
- Qur'anic references (e.g., name of *surah* and number of verse[s]) must be given in the main text immediately after the verse[s] cited as follows: Al-Baqarah: 25).
- Hadith citations must be according to the following format: Al-Bukhāri, Muḥammad ibn Ismā'īl, *al-Jāmi' al-Ṣaḥīḥ* (Beirut: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, 1404/1988), "Kitāb al-Zakāh", ḥadīth no. x, vol. y, p. z.
- Titles of Arabic books and encyclopedias as well as names of Arabic journals cited must be in **bold characters**. Counterparts of all these in English and other non-Arabic languages using Latin script must be *italicized*. Titles of journal articles, encyclopedia entries, and chapters in collective books in any language must be put between inverted commas ("….").
- Traditional Arabic should be used for main text (16 points) and footnotes (12 points) of articles/book reviews and conference reports. Simplified Arabic must be used for main title (20 points) and subtitles (18 points).
- Include a cover sheet with author's full name, current university or professional affiliation, mailing address, phone/fax number (s), and current e-mail address. Provide a two-sentence biography.
- The editor and editorial Board retain the right to return material accepted for publication to the author for any changes, stylistic and otherwise, deemed necessary to preserve the quality standard of the journal.
- Submissions should be saved in Rich Text Format (RTF) and sent to https: //journals.iium.edu.my/at-tajdid/index.php/tajdid/dd:

At-Tajdid

A Refereed Intellectual Biannual
Published by International Islamic University Malaysia

Volume 30 **July 2026 / Safar 1448** **Issue No. 60**

Editor-in-Chief
Prof. Dr. Rahmah Ahmad H. Osman

Editor
Dr. Muntaha Artalim Zaim

Associate Editor
Dr. Nursafira Binti Ahmad Safian
Dr. Muhammad Anwar Bin Ahmad

Language Assessor
Dr. Abdulrahman Alosman

Editorial Boards

Prof. Dr. Ahmed Ibrahim Abu Shouk
Prof. Datin Dr. Rusni Hassan
Prof. Dr. Mohamad Akram Laldin
Prof. Dr. Yumna Tarif Khuli
Prof. Dr. Asem Shehadah Ali
Prof. Dr. Fuad Abdul Muttalib
Prof. Dr. Mehmet Ozsenel
Prof. Dr. Ali S. Shayea
Prof. Dr. Akmal Khuzairy Abd. Rahman
Prof. Dr. Ahmed Ragheb Ahmed Mahmoud
Assoc. Prof. Dr. Abdulrahman Helali
Dr. Abdulrahman Alhaj
Dr. Marwa Fikry
Dr. Homam Altabaa

At-Tajdid

Intellectual Refereed Journal

Volume 30, Issue 60, Safar 1448 / July 2026

Articles

- An Error-Analysis-Based Intervention for Correcting Malaysian Learners' Oral and Written Errors in Arabic as a Second Language — Mohammad Khalil Mohammad Alramadeen, Mohamed Abdelrahman Ibrahim Youssef
- The Concept of Istikhlāf in Islam and Its Impact on Addressing the Problem of Climate Change: An Analytical Foundational Study — Belal Barakat Salhab, Mohammed R. M. Elshobake, Bachar Bakour
- The Contradiction in the Objectives of Sharia Law and its Applications in Contemporary Medical Issues — Yasmeen Mohammad Khaled Mansour
- Ethics and Stewardship *(Istikhlāf)* in Islam: An Existential and Normative Study — Saif Salim Saif Alhadi
- Sheikh Al- Khalīlī's Critiques of Qur'ānic Commentators in "*Jawāhir al-Tafsīr*" Variant Qur'ānic Readings as a Model: Collection and Study — Idrees Saif Al Subhi, Ali Mohammed Assad, Iman Mohammed Al Rujaibi
- Diminishing Musharakah in Islamic Banks: Shariah Controls, Objectives, and Applications in Real Estate Finance in the Kingdom of Bahrain — Waleed Abdul Salam Abu Hamra, Habeebullah Zakariyah, Abdulmajid Obaid Hasan Saleh
- The Father's Financial Responsibility for a Child's Formal Education and Related Expenses: A Comparative Fiqh Study in Light of Qatari Family Law — Zaid Ashour
- The Origins and Foundations of International Relations in Islam — Ayman Abdelhamid Abdelmajid Albadarain, Munther Musa Hussein Abu Awda
- Assessing UAE Governance Through a Tawḥīdic Covenantal Lens — Ziad Kamal Hammad, Rizal Mustansyir

ISSN 1823-1926

9 771823 192005

International Islamic University Malaysia